حوليات آداب عين شمس المجلد 53 (عدد إبريل – يونيو 2025)
http://www.aafu.journals.ekb.eg
(دورية علمية محكمة)
جامعة عين شمس
كلية الآداب

دور الطب الشرعي في إثبات جرائم العنف في الأسرة الأردنية من وجهة نظر الأطباء والقضاة والمحامين في محافظة الكرك

سحر زعل فارس المعايطة*
طالبة دكتوراة في علم الاجتماع – تخصص علم الجريمة / جامعة مؤته
sahar94_almaaitah@yahoo.com

أ.د حسين طه المحادين**
أستاذ علم الاجتماع الاستاذ الدكتور حسين طة محادين – كلية العلوم الإجتماعية / جامعة مؤته

تاريخ الاستلام: 2025/03/22
تاريخ قبول البحث: 2025/04/14
تاريخ النشر: 2025/06/30

المستخلص:

هدفت الدراسة بشكل رئيس الكشف عن دور الطب الشرعي في إثبات جرائم العنف في الأسرة في المجتمع الأردني من وجهة نظر الأطباء والقضاة والمحامين في محافظة الكرك، كما سعت الدراسة إلى معرفة مستوى التعاون بين الطب الشرعي والجهات القضائية والأمنية للحد والوقاية من جرائم العنف في الاسرة، بالإضافة إلى التعرف على التحديات والمعوقات التي تواجه الطب الشرعي في القيام بهذا الدور.

اعتمدت الدراسة لتحقيق أهدافها على المنهج الوصفي التحليلي بأسلوب المسح الاجتماعي بالعينة، واستخدام أداة الاستبيان التي تم تطبيقها بالطريقة الإلكترونية على عينة الدراسة المكونة من (430) قاضياً وطبيباً شرعياً ومحامياً، واستخدمت الدراسة لتحليل البيانات أساليب الإحصاء الوصفي والتحليلي.

أظهرت نتائج الدراسة أن دور الطب الشرعي في إثبات جرائم العنف الأسري من وجهة نظر القضاة والأطباء الشرعيين والمحامين جاء بمستوى مرتفع، بمتوسط حسابي (3.723)، وأن فاعلية الأدلة الطبية المقدمة من الطب الشرعي في إثبات الحالات المرتبطة بالعنف في الأسرة جاءت بمستوى مرتفع بمتوسط حسابي (3.717)، وأظهرت النتائج أن مستوى التحديات التي يواجها الطب الشرعي في إثبات جرائم العنف الأسري في المجتمع الأردني جاء بمستوى متوسط، بمتوسط حسابي (3.647)، واتضح من النتائج أن من أهم

أساليب تعزيز التعاون بين الطب الشرعي والجهات القضائية للحد والوقاية من جرائم العنف الأسري تتمثل في استخدام التكنولوجيا الحديثة في إنشاء قاعدة بيانات موحدة تعمل على تسهيل تبادل المعلومات بين الطب الشرعي والجهات القضائية والأمنية.

وأوصت الدراسة بضرورة تحديث وتطوير التشريعات القانونية بشكل يشمل وضع قوانين واضحة تحدد دور الطب الشرعي في قضايا العنف الأسري وتحدد الإجراءات اللازمة لجمع الأدلة الطبية، وتعزيز استخدام التكنولوجيا الحديثة في الطب الشرعي لرفع كفاءة تقديم الأدلة الجنائية في قضايا العنف الأسري.

الكلمات المفتاحية: الطب الشرعي، العنف الأسري، الأسرة الأردنية، القضاة والأطباء الشرعيون المحامون في محافظة الكرك.

© جميع حقوق الطبع والنشر محفوظة لحولية كلية الآداب – جامعة عين شمس 2025.

مقدمة

يُعد العنف الأسري ظاهرة اجتماعية معقدة لها تداعيات خطيرة على الأفراد والمجتمع، حيث يشمل العنف الجسدي، النفسي، الجنسي، والاستغلال والإهمال، وحتى التهديد. ومع تزايد معدلاته وتطور أساليب مرتكبيه، تزداد صعوبة توثيق آثاره، خاصة عندما تكون الإصابات غير مرئية. ويؤدي استمرار هذه الجرائم دون رادع قانوني فعّال إلى زعزعة استقرار الأسرة، التي تُعد أساس المجتمع، مما ينعكس سلبًا على الأمن المجتمعي بشكل عام.

في هذا الإطار، أصبح الطب الشرعي أداة حاسمة في كشف وتوثيق جرائم العنف الأسري، حيث يعتمد على تقنيات علمية متقدمة لتشخيص الإصابات بدقة وتحديد طبيعتها، سواء كانت ناتجة عن العنف الجسدي، الجنسي، أو حتى النفسي، الذي قد لا يترك علامات واضحة لكنه يؤدي إلى اضطرابات صحية خطيرة (الجخبير، 2024). كما يساهم في تحديد توقيت الإصابات ودرجة خطورتها، مما يعزز مصداقية الأدلة أمام الجهات القضائية. ونظرًا لتطور أساليب الجناة، برزت الحاجة إلى تطوير وسائل الكشف والتوثيق الطبي (Teodora et al, 2022)، من خلال الدمج بين الفحوص السريرية التقليدية والتقنيات الحديثة مثل التصوير الإشعاعي والتحاليل المخبرية المتقدمة، التي تمكن من اكتشاف الإصابات غير الظاهرة، كما تلعب التحاليل النفسية دورًا مهمًا في تقييم الأضرار النفسية الناجمة عن العنف، مما يوفر تقييمًا طبيًا متكاملًا يساعد في تحقيق العدالة. إضافة إلى الجوانب الطبية، تطورت العلاقة بين الطب الشرعي والجهات القضائية والأمنية لضمان التعامل الأمثل مع الأدلة الجنائية (بوطيبة، 2021).

وأشارت العديد من الدراسات (جامع، 2013؛ بالعزيز، 2020؛ Ribeiro, 2014) أنه من خلال التقارير الطبية الشرعية المفصلة، يمكن تقديم أدلة موثوقة تُدين الجناة وتساهم في ردع الجريمة، وفي هذا السياق، أكد المشرع الأردني في المادة (2/147) من قانون أصول المحاكمات الجزائية لسنة 1961 على مبدأ القناعة الوجدانية، مما يمنح القاضي سلطة تقديرية في الأخذ بالأدلة التي يطمئن إليها، وقد دعمت محكمة التمييز الأردنية هذا المبدأ، مما يعزز دور الطب الشرعي في دعم القرارات القضائية بأدلة مادية موضوعية.

ونظرًا لأهمية الطب الشرعي في الكشف عن جرائم العنف الأسري وتقديم أدلة علمية دقيقة، تهدف هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على دوره الفاعل في توثيق الأدلة وإثبات الوقائع، مما يسهم في تعزيز آليات مكافحة العنف الأسري وتحقيق العدالة الجنائية داخل المجتمع الأردني.

مشكلة الدراسة وتساؤلاتها

في ظل التحولات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية المتسارعة التي يشهدها المجتمع الأردني، شهدت الأسرة الأردنية تغيرات جوهرية أثرت على استقرارها ووظائفها، ما أدى إلى ارتفاع ملحوظ في معدلات العنف الأسري وتنوع أشكاله. وتعكس هذه الظاهرة تصاعدًا مقلقًا في حجم التحديات التي تواجه المجتمع، لا سيما في ظل تزايد الضغوط المعيشية وتغير أنماط العلاقات داخل الأسرة.

وفي هذا الإطار، تبرز أهمية الدور الذي يؤديه الطب الشرعي في إثبات هذه الجرائم، وتقديم الأدلة العلمية الدقيقة التي تساهم في دعم الأجهزة القضائية والأمنية في إثبات وقائع العنف الأسري. ومع ذلك، يواجه الطب الشرعي تحديات عدة تعيق استخدامه الفعّال في قضايا العنف الأسري، لا سيما مع تعقيد بعض الحالات التي تتطلب تقنيات متطورة وخبرات متخصصة لإثبات الأضرار الجسدية والنفسية للضحايا. وتؤكد هذه التغيرات الحاجة إلى تعزيز دور الطب الشرعي كأداة علمية دقيقة تسهم في توثيق الأدلة، ودعم الإجراءات القضائية والأمنية لتحقيق العدالة بفاعلية أكبر.

وتظهر أهمية دور الطب الشرعي في إثبات جرائم العنف الأسري في ضوء الإحصائيات الرسمية الصادرة عن إدارة حماية الأسرة والتابعة لمديرية الأمن العام، التي تشير إلى ارتفاع جرائم العنف الأسري في الأردن من 10,435 حالة عام 2018 إلى 58,064 حالة في عام 2023؛ الأمر الذي يعكس تنامي الظاهرة وضرورة التصدي لها بآليات فاعلة، والتي من أهمها تفعيل دور الطب الشرعي في إثبات هذه الجرائم وتحقيق العدالة لضحايا جرائم العنف الأسري.

من هنا تنبع مشكلة الدراسة، التي تتمثل في محاولة فهم وتحليل مدى فاعلية الطب الشرعي في إثبات جرائم العنف الأسري في المجتمع الأردني، ومدى مساهمته في تحقيق العدالة من وجهة نظر عينة من المختصين من الأطباء الشرعيين، والقضاة، والمحامين في محافظة الكرك جنوب الأردن.

وانطلاقاً من ذلك، تسعى الدراسة إلى الإجابة على السؤال الرئيس التالي:

ما دور الطب الشرعي في إثبات جرائم العنف الأسري في المجتمع الأردني من وجهة نظر الأطباء الشرعيين والقضاة والمحامين في محافظة الكرك؟

ويتفرع من السؤال الرئيس التساؤلات الفرعية التالية:

1. ما فاعلية الأدلة الطبية المقدمة من الطب الشرعي لإثبات الحالات المرتبطة بالعنف الأسري من وجهة نظر القضاة والأطباء الشرعيين والمحامين في محافظة الكرك؟
2. ما أساليب تعزيز التعاون بين الطب الشرعي والجهات القضائية والأمنية للحد والوقاية من جرائم العنف من وجهة نظر القضاة والأطباء الشرعيين والمحامين في محافظة الكرك؟

3. ما معوقات الطب الشرعي في إثبات جرائم العنف الأسري في المجتمع الأردني من وجهة نظر القضاة والأطباء الشرعيين والمحامين في محافظة الكرك؟

أهمية الدراسة

تكتسب هذه الدراسة أهمية نظرية وعملية، حيث تُثري المكتبتين الأردنية والعربية بمعلومات حديثة عن دور الطب الشرعي في إثبات جرائم العنف الأسري، خاصة أنها من الدراسات السوسيولوجية القليلة التي تناولت هذا الموضوع مقارنة بالدراسات القانونية والشرعية السابقة. كما تسهم في تعزيز وعي أفراد العينة بأهمية توثيق الإصابات والتقارير الطبية المقدمة للقضاء، وتسليط الضوء على الدور الحاسم للطب الشرعي في كشف مختلف أشكال العنف الأسري، من الحالات البسيطة وصولًا إلى الجرائم الكبرى كالقتل، نظرًا لكون العنف الأسري ظاهرة متجددة وواسعة الانتشار. أما من الناحية التطبيقية، فيُعد الطب الشرعي عنصرًا أساسيًا في جمع الأدلة الجنائية ضد مرتكبي العنف الأسري، مما يساعد في توجيه السياسات العامة والتشريعات نحو مكافحة هذه الجرائم بفعالية أكبر، وتحسين إجراءات الحماية القانونية للضحايا. كما تعزز الدراسة وعي الأطباء الشرعيين والقضاة والمحامين بآليات جمع الأدلة والإثبات الجنائي، إضافة إلى دعم الجهات التشريعية والإعلامية في تطوير السياسات القانونية الخاصة بدور الطب الشرعي. فضلًا عن ذلك، يُتوقع أن تشكل نتائجها مرجعًا مهمًا لطلبة الدراسات العليا، مما يفتح آفاقًا جديدة للبحث في مجالي الطب الشرعي والعنف الأسري.

أهدف الدراسة

تهدف الدراسة بشكل أساسي إلى تحليل دور الطب الشرعي في إثبات جرائم العنف الأسري في الأردن، من خلال آراء الأطباء والقضاة والمحامين في محافظة الكرك. وتسعى إلى استكشاف طبيعة عمل الأطباء الشرعيين ودورهم في التحقيقات الجنائية، وتقييم مكانة الخبرة الطبية كدليل إثبات مقارنة بالسلطة التقديرية للقاضي. كما تركز على تحليل الأدلة الطبية المستخدمة في قضايا العنف الأسري، والضوابط القانونية والأخلاقية لتقديم تقارير الإثبات أو النفي. إضافة إلى ذلك، تسلط الدراسة الضوء على أهمية التعاون بين الطب الشرعي والجهات القضائية والأمنية في الحد من العنف الأسري، ودور الطبيب الشرعي في المسار القانوني لهذه القضايا وفق التشريعات الأردنية.

المفاهيم الإجرائية:

الدور: هو مجموعه من الأنشطة والمهام والواجبات التي يساهم به الطب الشرعي في إثبات جرائم العنف في المجتمع الأردني إمام القضاء ويقاس بالمتوسط الحسابي لإجابات المبحوثين على المحور الخاص بهذا التعريف ضمن استبانة الدراسة الخاصة.

الطب الشرعي: هو جملة البيانات والمعلومات والتقارير المقدمة من قبل الأطباء الشرعيين بهدف إثبات العديد من المسائل التي لا يستطيع القاضي البت فيها.

تتمثل أهمية الطب الشرعي في الأثبات الجنائي للجرائم من خلال ما يلي:

1. الدقة العلمية: يقدم الطب الشرعي أدلة علمية دقيقة حول أسباب الوفاة، نوع الإصابة، وتوقيت الحادث، مما يسهم في تحقيق العدالة.

2. التخصص الفني: الطب الشرعي يقدم رؤية تخصصية لا يمكن للقاضي الاعتماد على معرفته الشخصية لفهمها.

3. إثبات الوقائع: يُستخدم الطب الشرعي لتأكيد أو نفي الادعاءات، مثل وجود اعتداء، أو نوع الأداة المستخدمة، أو أسباب الوفاة (عكاشة، 2011).

العنف الأسري: الجرائم الواقعة على الأشخاص التي يرتكبها أحد أفراد الأسرة في مواجهة أي من أفرادها في المجتمع الأردني.

الطبيب الشرعي: هو الفرد المسؤول عن تقديم التحليلات والخبرات الطبية في سياق القضايا القانونية والاجتماعية وفقا للقانون الجنائي والقانون المدني (نقابة الأطباء الأردنيين، 2021). ويقاس دوره كمتخصص في إثبات جرائم العنف بالمتوسط الحسابي لإجابات المبحوثين على هذا المحور ضمن الاستبانة الخاصة بالدراسة.

القاضي: هو الشخص الحقوقي المؤهل تأهيلا خاصا لتولي مسؤولية فض النزاعات والخصومات الناشئة بين الأشخاص الطبيعيين والمعنويين، وتوجيه العقوبات التي نص عليها القانون الأردني، بحق من يثبت ارتكابهم للمخالفات والجنح والجنايات، وذلك من خلال ممارسته صلاحياته الدستورية بتطبيق أحكام القانون على الدعاوي المنظورة أمامه، إحقاقا للعدالة وصونا للحقوق (وزارة العدل الأردنية، 2015) ويقاس دوره بالمتوسط الحسابي لإجاباته نحو محاور أداة الدراسة.

المحامي: الشخص الذي ينتمي إلى مهنة المحاماة، والمسجل رسميًا لدى نقابة المحامين، والمحاماة مهنة حرة تشارك السلطة القضائية في استظهار الحقائق لتحقيق العدل وسيادة القانون (نقابة المحامين الأردنيين، 2012) ويقاس دوره بالمتوسط الحسابي لإجاباته نحو محاور أداة الدراسة.

الإطار النظري والدراسات السابقة

يتناول هذا الجزء من الدراسة الإطار النظري، حيث يستعرض تطور الطب الشرعي وأهميته، كما يناقش أبرز النظريات التي تفسر دور الطب الشرعي في إثبات جرائم العنف الأسري، ويُختتم بعرض الدراسات السابقة ذات الصلة التي تناولت متغيرات الدراسة".

أولاً: الإطار النظري

تطور الطب الشرعي وأهميته

يُعدّ الطب الشرعي أحد أبرز التخصصات الطبية التي تربط بين العلم والقانون، وتُعنى بتطبيق المعارف الطبية لحل القضايا الجنائية وتقديم الأدلة العلمية أمام القضاء، وقد شهد الطب الشرعي تطورات ملحوظة على المستويين العالمي والمحلي، حيث تطور من ممارسات بدائية تعتمد على الملاحظة والتجربة إلى علم دقيق تدعمه التكنولوجيا والتحاليل المتقدمة.

ويُبرز السياق التاريخي تطور الطب الشرعي بوصفه نتيجة طبيعية لتطور الطب العام عبر العصور. من ممارسات سحرية بدائية إلى اكتشافات علمية كبرى في العصر الحديث، ساهمت هذه التطورات في تأسيس علم مستقل للطب الشرعي، خاصة مع بروز الحاجة له بفعل ازدياد معدلات الجريمة وتعقيد وسائل ارتكابها (الطراونة، 2018؛ حنا، 2014).

وينقسم الطب الشرعي الحديث إلى عدة فروع رئيسية، منها الطب الشرعي الباثولوجي المعني بتشريح الجثث وتحديد أسباب الوفاة (احضيض، 2023)، والطب الشرعي الإكلينيكي المتعلق بفحص الأشخاص الأحياء في القضايا قانونية، خصوصاً في قضايا العنف والاعتداءات الجنسية (الظهيري، 2020)، بالإضافة إلى الطب الشرعي النفسي الذي يختص بتقييم الحالة النفسية للضحايا (الرياشي، 2008)، والطب القضائي الذي يتعامل مع آثار الجريمة (غاي، 2013).

في الأردن، يُعد الطب الشرعي من المجالات المتقدمة على الصعيد العربي، وقد بدأ العمل فيه منذ عشرينيات القرن الماضي بشكل محدود من قبل أطباء عموميين في وزارة الصحة، ومع تأسيس الجامعة الأردنية وكلية الطب، بدأت معالم التخصص تتبلور من خلال الاستفادة من الخبرات المصرية والبعثات إلى الخارج، إلى أن تم تأسيس *المركز الوطني للطب الشرعي* عام 1977، الذي شكّل نقطة تحول كبرى في تقديم خدمات الطب الشرعي وتشريح الجثث وتحقيق العدالة الجنائية (ناجي، 2020؛ الهواري، 2016).

وقد لعب الأردن دورًا رائدًا في هذا المجال، ليس فقط على مستوى البنية التحتية وكوادر الطب الشرعي، بل أيضًا من خلال مساهمته في تدريب أطباء من دول عربية أخرى.

النظريات الاجتماعية المفسرة لموضوع الدراسة: تم توظيف عدد من النظريات الاجتماعية التي قدمها علماء الجريمة، والاجتماع، والقانون لفهم أعمق وشامل لأبعاد دور الطب الشرعي في الأثبات الجنائي لجرائم العنف الأسري، وقد تم استعراض الأطر النظرية التالية في هذا المجال:

نظرية الإثبات الجنائي

من أهم رواد هذه النظرية "هوجو غروسي Hugo Grossi، ولويس براندیسLouis Brandeis ، وأندريه موير André Muir، وكارل لومان"Karl Loman والذين ساهموا في تطوير نظرية الإثبات الجنائي وتشكيلها، وقد تنوعت مساهماتهم بين تحليل الأسس الفلسفية للإثبات الجنائي، ودراسة أدلة معينة مثل الحمض النووي واستخدامها في المحاكمات، وتطوير أساليب جديدة لتقديم الأدلة بشكل فعال في المحاكمات (Hails, 2015).

وتشكل نظرية الإثبات الجنائي جزءاً أساسياً من نظام العدالة الجنائية الحديث، وهي مجموعة من المبادئ والقواعد التي تحدد كيفية جمع وتقديم الأدلة في المحاكمات الجنائية لإثبات براءة المتهمين، وقد تطوّرت هذه النظرية مع تطور

القوانين والعلوم الجنائية، وتعتمد على مجموعة من المبادئ الأساسية مثل احترام حقوق المتهم، والاعتماد على الأدلة الموثوقة والمنطقية، ومبدأ "البراءة حتى تثبت الذنب"، وتستند هذه النظرية على مبدأ إقامة الأدلة على وقوع الجريمة وإثباتها بالأدلة للمتهم، والهدف من ذلك هو كشف الحقيقة بهدف تحقيق العدالة (بهنام، 2002).

وتعتبر القناعة الوجدانية من المبادئ الأساسية لنظرية الإثبات الجنائي، حيث أن مبدأ القناعة الوجدانية يمنح القاضي حق التصرف في وسائل الإثبات والاستقصاء وهي ليست محددة بمقتضي القانون الجنائي، حيث تتفق مبادئ هذه النظرية مع الأسلوب المنطقي في التفكير في الحياة العامة، وتتفق أيضا مع قواعد البحث الجنائي الممنهج، حيث يصدر القاضي حكمه وفق قناعته بالأدلة التي تقدم مع الدعوة الجنائية، فالقاضي له الحق بقبول هذه الأدلة، أو يستبعد الأدلة التي لا يرى أنها مقنعة، حيث أن السلطة التقديرية الممنوحة للقضاء كاملة في تحديد أهمية الأدلة (نجم، 2015)، وله الحق في التنسيق بين الأدلة المقدمة، وإن يستخلص منها نتيجة منطقية يعتمد عليها القضاء في إدانة المتهم أو براءته (Charissa, 2017).

وتبعا لهذه النظرية فإن دور الطب الشرعي في الكشف عن جرائم العنف ينحصر في توفير الأدلة المنطقية والموضوعية، الجازمة لتشكيل القناعة للجهاز القضائي لإدانة المتهم والحكم عليه.

نظرية الدور

تعتبر نظرية الدور من النظريات الحديثة في علم الاجتماع، والتي ظهـــرت مع مطلــع القرن العشرين، وتفترض هذه النظرية أن الدور هو مجموعة من الأفعال والسلوكيات التي يتعلمها الفرد أو المجموعة بشكل مقصود ومنظم وفق قوانين وأنظمة، إما بشكل منظم أو غير منظم ويخضع للظروف والمستجدات، وذلك يتم من خلال مواقف اجتماعية تتضمن تفاعل الأفراد مع الآخرين، كما ترى نظرية الدور أنه في حال حدوث خلل أو اضطراب في أداء الدور في جهة معينة سواء كانت مؤسسة حكومية أم هيئة مدنية سيؤدي ذلك إلى خلل حتمي، وتعطيل في بعض الأدوار والوظائف الأخرى في المجتمع (الوريكات، 2013).

ومن أهم رواد نظرية الدور العالم الألماني ماكــس فيبـــر"Maximilian Weber"، والعالم هانز كيرث " Hans Gerth" والعالم سي رايت ملز" "C.Wright Mills ، والعالم الأمريكي تالكوت بارسونز"Parsons " ،

وتركز نظرية الدور بشكل رئيس على مدى استجابة الأفراد في المجتمع للأداء المؤسسي والأدوار التي تقوم بها المؤسسات في المجالات المختلفة، ومن ذلك تقييم مستوى الخدمات أو الأنشطة التي تقدمها هذه المؤسسات، ويمكن تحديد هذه الأدوار من خلال تفاعل الأفراد مع هذه المؤسسات، ومدى تقبلهم لأدائها في خدمة المجتمع.

ويرتبط بنظرية الدور مفهوم متطلبات الدور وهي الواجبات الأساسية لأداء الدور المطلوب، والتي تتشكل من خلال المعايير الثقافية والاجتماعية، وتعمل هذه المتطلبات على توجيه الجماعات أو المؤسسات عند اختيارهم للقيام بأدوارهم المطلوبة في المجتمع، أي أن كل دور له متطلبات محددة يقوم بها كل من يشغل نفس الدور (البداينة والخريشة، 2013).

ومن استعراض أفكار هذه النظرية، فيمكن تفسير الدور المناط بالطب الشرعي في أثبات جرائم العنف الأسري في المجتمع الأردني، ذلك أن للعاملين والقائمين على تنظيم هذه الأنشطة دور يتأثر بالخبرات التي يكتسبونها من البيئة المؤسسية التي يعملون فيها، خاصة في حال وجود الخبرة المناسبة، لذا فإن دور الطب الشرعي يتحدد في مدى فاعليته في الكشف عن الأدلة التي تدين مرتكبي جرائم العنف في المجتمع، وفي ضوء نظرية الدور، نجد أن هذه النظرية تقدم تفسيراً لدور الطب الشرعي في الحد والوقاية من جرائم العنف في المجتمع، إذ أن دور الطب الشرعي في التصدي لجرائم العنف يتأثر بما لدى دوائر الطب الشرعي من إمكانيات بشرية ومادية لأداء دورها، والذي يتطلب من جميع الكوادر امتلاك مهارات ومعارف طبية لتطبيقها بشكل صحيح.

النظرية البنائية الوظيفية:

تعتبر النظرية البنائية الوظيفية من أهم النظريات في علم الاجتماع، ويعد "إميل دوركايم"Durkheim و" تالكوت بارسونزTalcott Parsons" من ابرز منظريها وقد تعتمد هذه النظرية على تحليل انساق المجتمع، حيث تركز على التفاعل بين مؤسساته المختلفة لضمان التوازن الاجتماعي، ترى النظرية أن كل مؤسسة تؤدي دورًا أساسياً في الحفاظ على النظام الاجتماعي عبر بناء شبكة من العلاقات الاجتماعية وتعزيز التكامل الوظيفي. كما تؤكد على أهمية اختيار الأفراد المؤهلين لأداء الأدوار المطلوبة، مما يسهم في ترسيخ القيم والنظم الاجتماعية والقانونية (الحسن ، 2010) .

وقد حاولت البنائية الوظيفية البحث في الظواهر الاجتماعية للمجتمع بغض النظر عن بني وانتماءات تلك المجتمعات، فقد وضعت الأسس المفاهيمية اللازمة الرصد الأنساق وتفاعلاتها في أي مجتمع من المجتمعات، انطلاقا من الظروف الخاصة للفرد، في إطار مفهومي البنية والوظيفة في أي نظام اجتماعي يوُول إلى الاتساق والاتزان المنطقي، بحكم الترابط والتكامل المتساند وتقدم البنيوية الوظيفية مجموعة من المفاهيم الرئيسة التي تشرح وتفسر مقولاتها الرئيسة في تحليل الظاهرة الاجتماعية، وتغير المجتمعات وتحولها، أو استقرار المجتمعات من خلال إصلاح وتعديل الأنظمة الاجتماعية والمحافظة على بقائها واستمرارها (غربي وقلواز، 2019)

وبالنظر إلى العنف الأسري كمشكلة اجتماعية في المجتمع الأردني، يمكن التأكيد على أن دور الطب الشرعي يمثل وفقاً للنظرية نسقاً فرعياً داخل المجتمع كنسق أمني لتحقيق أمنه، ومن ثم فإن تناول دور الطب الشرعي كنسق فرعي يمكن التأكيد على أهميته في إثبات جرائم العنف الأسري في المجتمع من خلال التساند الوظيفي مع الأنساق القضائية والأمنية لتحقيق أمن وسلامة المجتمع وبناءً على معطيات هذه النظرية، وبما يتوافق مع أفكارها التي تركز على كيفية عمل الأجزاء المختلفة للمجتمع معًا للحفاظ على التوازن والاستمرارية، يمكن اعتبار الطب الشرعي جزءًا مهمًا من

منظومة الحفاظ على النظام الأمني والقانوني في المجتمع، حيث يلعب دورًا رئيسيًا في تحقيق العدالة والاستقرار في المجتمع، فالطب الشرعي يساعد في تحقيق العدالة من خلال تقديم أدلة علمية دقيقة للكشف عن جرائم العنف، مثل الاعتداء الجسدي أو القتل، من خلال تقديم الأدلة الموثوقة، يدعم الطب الشرعي الجهاز القضائي والأمني في معاقبة الجناة وحماية الضحايا، مما يساهم في الحفاظ على النظام الاجتماعي وتماسك المجتمع. كما أن الطب الشرعي كنسق اجتماعي يعمل جنبًا إلى جنب مع النظام القضائي والأمني لتقديم المساعدة في حل قضايا العنف والجرائم الخطيرة. هذا التعاون بين المؤسسات المختلفة يدعم استمرارية النظام الاجتماعي وتجنب تفاقم النزاعات.

ثانياً: الدراسات السابقة وذات الصلة

تتناول الدراسة في هذا الجزء عرض لأهم الدراسات السابقة وذات الصلة بموضوع الدراسة، وتم تقسيم هذه الدراسات إلى جزئيين، حيث اختص الجزء الأول بعرض الدراسات التي تناولت أساليب الإثبات الجنائي للجرائم، فيما تناول الجزء الثاني الدراسات التي تناولت موضوع العنف الأسري، وتجدر الإشارة إلى أن الطالبة قد واجهت عدد من الصعوبات في البحث عن الدراسات السوسيولوجية المتعلقة بموضوع الدراسة، حيث أن معظم الدراسات التي تناولت موضوع الطب الشرعي هي دراسات قانونية أو شرعية.

وقد تم عرض هذه الدراسات بالشكل التالي.

دراسة (الجخبير، 2024) بعنوان "فاعلية الطب الشرعي في تعزيز الأثبات الجنائي المغربي"، وهدفت هذه الدراسة إلى تحليل دور الطب الشرعي في إثبات الجرائم في المغرب، وتحليل إسهامه في دعم القرارات القضائية، وتوضيح الإطار المنظم لمهنة الطب الشرعي في المغرب وسبل تطويره وعزيزه، ولتحقيق الأهداف تم تطبيق منهج تحليلي قائم على دراسة حالات إجرامية متعددة، واعتمدت الدراسة على أداة المقابلة مع المختصين من الأطباء الشرعيين والخبراء في المجال القانوني. وقد ركزت هذه الدراسة على مدى فعالية التقارير الطبية الشرعية في تقديم أدلة دامغة تدعم قرارات القضاء وتسهم في تحديد المسؤولية الجنائية لمرتكبي الجرائم. أظهرت النتائج أن الطب الشرعي يلعب دورًا حاسمًا في توثيق الإصابات وتحديد مدى تطابقها مع أقوال الضحايا، مما يعزز مصداقية الادعاءات ويقلل من احتمالية إساءة استخدام الادعاء بوجود جريمة دون أدلة كافية. كما أكدت الدراسة على أهمية التمويل المخصص للطب الشرعي الذي يعزز من قدرته على تبني تقنيات حديثة في تحليل الأدلة، وأشرت الدراسة إلى ضرورة التعاون بين الجهات الطبية والسلطات القضائية والأمنية يساهم في تحسين آليات التحقيق والحد من الجرائم في المجتمع.

وأجرت (وردة، 2020) دراسة تحت عنوان "الطب الشرعي ودوره في إثبات جرائم العنف في التشريع الجزائري" وتسلط الضوء هذه الدراسة على الدور الذي يؤديه الطب الشرعي في إثبات جرائم العنف في إطار التشريع الجزائري. استخدمت الباحثة المنهج التحليلي الوصفي لدراسة التشريعات القانونية المرتبطة بجرائم العنف، كما استعرض الحالات العملية التي يظهر فيها دور الطب الشرعي في التحقيقات الجنائية. وقد أبرزت الدراسة أهمية التقارير الطبية الشرعية في تقديم الأدلة الضرورية التي تساعد القاضي في الوصول إلى الحقيقة، مشيرة إلى أن تكامل جهود الأطباء الشرعيين مع

السلطات القضائية يعد أمرًا ضروريًا لضمان تحقيق العدالة في هذه القضايا. كما لفتت الدراسة إلى الحاجة الملحة لتحديث التشريعات القانونية لمواكبة التقدم العلمي في مجال الطب الشرعي، بما يساهم في تعزيز فعالية الأدلة الطبية في التحقيقات الجنائية. وقد خلصت الدراسة إلى أن الدور الكبير للطب الشرعي في كشف جرائم العنف الأسري يتطلب دعمًا قانونيًا وتقنيًا مستمرًا لتحقيق العدالة وحماية حقوق الضحايا.

دراسة (بوطيبه، 2021) والتي جاءت بعنوان "دور الطبيب الشرعي في الكشف عن الجريمة والمجرمين"، في المجتمع الجزائري وهدفت هذه الدراسة التعرف على أي مدى يمكن للطبيب الشرعي أن يلعب دوراً هاماً في مكافحة الجريمة، والتعرف على طبيعة العلاقة بين الطبيب الشرعي بجهاز العدالة الجنائية، وما هي مجالات الطب الشرعي في الإثبات الجنائي. وقد فرضت طبيعة هذه الدراسة القانونية اتباع المنهج التحليلي لمختلف النصوص القانونية ذات الصلة بالموضوع، واتباع المنهج التاريخي لظهور وتطور الطب الشرعي والتدرج التاريخي لاعتماد القضاء على الطبيب الشرعي، وقد تبين من نتائج هذه الدراسة أن للدليل الطبي الشرعي دوراً هاماً في الإثبات الجنائي، فمن خلاله يتم اكتشاف ما تعرض إليه المجني عليه من عنف، سواء بالضرب أو حادث عمل أو بأي طريقة كانت، والطبيب الشرعي هو من يقرر حجم الأضرار ونسبة العجز، ويحدد أيضا الطريقة أو الوسيلة المستخدمة في ارتكاب الجريمة.

أجرى (الظهيري، 2020) دراسة بعنوان "الطب الشرعي ودوره في الإثبات الجنائي، دراسة مقارنة" في المجتمع السعودي وهدفت هذه الدراسة إلى تحقيق عدد من الأهداف، والتي من أهمها: التعرف على دور مجالات الطب الشرعي في الأثبات الجنائي، وبيان العلاقة بين الطبيب الشرعي والجهات القضائية، والتعرف على آليات كتابة التقارير من قبل الطبيب الشرعي لمساندة القضاة في تحقيق العدالة. اعتمدت الدراسة على المنهج التحليل المقارن، وتحليل النصوص القانونية المتعلقة بالخبرة في البحث عن الدليل الجنائي الطبي، وبيان حجية تقرير الطبيب الشرعي في الاثبات الجنائي مع المقارنة بين التشريعات الجنائية في الدول التي شهدت تطورا في مجال البحث الجنائي. أظهرت نتائج هذه الدراسة أن الطب الشرعي من أهم العلوم الطبية التي يستعان بها في الكثير من الدول للإثبات الجنائي، وإيضاح المسائل الفنية التي لا يأنس القاضي من نفسه الكفاية اللازمة لمعرفتها.

ومن الدراسات الأجنبية، دراسة تيودور وألكسندر (Teodora & Alexander, 2022) بعنوان " جوانب الطب الشرعي للعنف الأسري: الرجال كضحايا لعنف الشريك الحميم وهدفت الدراسة إلى تقييم مدى انتشار العنف من الشريك الحميم ضد الرجال، وتحليل الخصائص العمرية للضحايا، وتحديد نوع المعتدين وطبيعة الإصابات الناتجة عن العنف، وتم إجراء هذه الدراسة بأثر رجعي استنادًا إلى الحالات التي تم تحديدها خلال الفحوصات الطبية الشرعية في قسم الطب الشرعي بجامعة الطب في صوفيا وفي وحدة الطب الشرعي التابعة لوزارة الداخلية البلغارية. شملت الدراسة (65) حالة عنف بين عامي 2017 و2021. أظهرت النتائج أن من بين 3027 حالة عنف منزلي تم تسجيلها، كان 553 ضحيتها من الذكور، وأن 50% من حالات الاعتداء على الذكور كانت من الشريك الحميم، وأظهرت نتائج الدراسة أن الطب

الشرعي يلعب دورا أساسيا في تحديد وكشف حالات العنف الأسري. وأوصت الدراسة بزيادة الوعي العام وتحسين مهارات الأطباء الشرعيين في التعرف على العلامات المرتبطة بهذا النوع من العنف لضمان توثيق أفضل وحماية حقوق الضحايا.

وأجرى مركز العدالة الأمريكي (National Institute of Justice, 2020) دراسة بعنوان "دور الطب الشرعي في مساعدة الضحايا وتحقيق العدالة للضحايا". وهدفت هذه الدراسة التعرف إلى دور الطب الشرعي وأهميته في دعم حقوق الضحايا وتحقيق العدالة، وتوضيح كيفية استخدام الأدلة الطبية الشرعية في تحسين فرص الضحايا في قضاياهم القانونية، وتقييم العلاقة بين الممارسات الطبية الشرعية وخدمات مساعدة الضحايا، مثل برامج دعم ضحايا الجرائم. اعتمدت الدراسة لتحقيق أهدافها على مراجعة الأدبيات والمصادر القانونية حول دور الطب الشرعي في قضايا الجرائم. بينت نتائج الدراسة أن الأدلة الطبية الشرعية، مثل تحاليل الحمض النووي وتوثيق أنماط الإصابات، تلعب دوراً محورياً في تحقيق العدالة للضحايا، خاصة في الجرائم مثل العنف المنزلي والاعتداء الجنسي، كما بينت الدراسة أن الطب الشرعي يُعزز قدرة الضحايا على إثبات قضاياهم، مما يزيد من فرصهم في الحصول على العدالة، وأن تكامل الطب الشرعي مع برامج مساعدة الضحايا، مثل تقديم الدعم النفسي والاجتماعي، يؤدي إلى تحسين التعامل مع الضحايا في النظام القانوني، وبينت النتائج أن التدريب المتخصص للفاحصين الطبيين والممارسين الشرعيين هو عنصر أساسي لضمان جودة الأدلة وحمايتها من التلاعب.

التعقيب على الدراسات السابقة: من العرض السابق للدراسات، يلاحظ بأنها قد تنوعت في أهدافها وأساليبها، وقد ركزت بعض الدراسات على أساليب الإثبات الجنائي للجريمة بما فيها الطب الشرعي، ودور الطبيب الشرعي في الكشف عن الجريمة والمجرمين، ودوره في التأثير على اقتناع القاضي الجنائي، والتعرف على طبيعة العلاقة بين الطبيب الشرعي بجهاز العدالة الجنائية، وحاولت بعض الدراسات التعرف على دور مجالات الطب الشرعي في الأثبات الجنائي، وبيان العلاقة بين الطبيب الشرعي والجهات القضائية، والتعرف على آليات كتابة التقارير من قبل الطبيب الشرعي لمساندة القضاة في تحقيق العدالة، فيما ركزت بعض الدراسات على موضوع العنف الأسري، والتعرف على آراء المختصين حول أساليب التصدي لجرائم العنف الأسري.

ومن أبرز ما يميز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة الأخرى:

- هذه الدراسة السوسيولوجية بتخصص علم الجريمة تتصف بالندرة في حدود اطلاع الباحثة التي تناولت دور الطب الشرعي في إثبات جرائم العنف في الأسرة الأردنية من وجهة نظر الأطباء والقضاة والمحاميين في محافظة الكرك.
- اعتمادها على تطبيق أداة الدراسة على عينة من أصحاب الاختصاص في موضوع الدراسة من الأطباء والقضاة والمحامين في محافظة الكرك
- تتميز الدراسة بأنها الأولى التي سوف ستعتمد على المنهج الكمي (الوصفي التحليلي) والأساليب الإحصائية الوصفية والتحليلية لفهم العلاقات والجوانب المختلفة لدور الطب الشرعي في المجتمع الأردني مقارنه بالدراسات المعروضة .

المنهجية والتصميم

يتناول هذا الجزء من الدراسة استعراضًا شاملاً للإجراءات المنهجية المعتمدة في الدراسة، حيث يشمل توضيح المنهج المستخدم، وتحديد مجتمع الدراسة وعينتها مع بيان خصائصها، كما يتضمن هذا الفصل توضيحًا للأساليب الإحصائية التي تم توظيفها في تحليل البيانات ومعالجتها.

منهجية الدراسة

اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، مستندةً إلى أسلوب المسح الاجتماعي بالعينة، نظرًا لكونها من الدراسات المسحية الاجتماعية التي تهدف إلى استكشاف دور الطب الشرعي في إثبات جرائم العنف الأسري في المجتمع الأردني، وذلك من منظور أصحاب الاختصاص، وهم الأطباء الشرعيون والقضاة والمحامون.

مجتمع الدراسة وعينتها

مجتمع الدراسة:

يتكوّن مجتمع الدراسة من القضاة والأطباء الشرعيين والمحامين العاملين في محافظة الكرك في المملكة الأردنية الهاشمية، ويبلغ إجمالي عددهم نحو (511) طبيباً وقاضياً ومحامياً، منهم (17) قاضيًا، و(5) أطباء شرعيين، و(489) محاميًا، وذلك وفقًا لإحصائيات مديرية صحة الكرك، ووزارة العدل الأردنية، ونقابة المحامين الأردنيين لعام 2025.

عينة الدراسة:

نظرا لطبيعة مجتمع الدراسة من حيث التباعد المكاني لمواقع عملهم في ألوية محافظة الكرك، والاختلاف في طبيعة أعمالهم ومحدودية أوقاتهم، فقد اعتمدت الدراسة على تطبيق أداتها بأسلوب المسح الإلكتروني وبأسلوب المسح الشامل لجميع أفراد المجتمع. ولتحقيق ذلك، تم إعداد استبيان إلكتروني خاص بالدراسة باستخدام برنامج Google Forms، حيث تم نشر الرابط الإلكتروني الخاص بأداة الدراسة https://forms.gle/n1rBGGUaKBfEHXkt8 على جميع أفراد المجتمع المستهدف، والمكون من الأطباء الشرعيين والقضاة والمحامين، وعبر البريد الإلكتروني والمنصات الإلكترونية المختلفة على الإنترنت.

وأسفرت عملية التطبيق الإلكترونية عن استلام (433) استجابة إلكترونية، والتي منها (15) رد من القضاة، و (5) ردود من الأطباء، والباقي من المحامين.

خصائص أفراد عينة الدراسة

تم حساب التكرارات والنسب المئوية لتوزيع أفراد عينة الدراسة وفقًا لخصائصهم النوعية والعملية وكما هو موضح في الجدول (3) .

الجدول (3)

التوزيع النسبي لأفراد عينة الدراسة حسب الخصائص النوعية

المتغير	فئات المتغير	العدد	النسبة (%)
الجنس	ذكر	291	67.21
	أنثى	142	32.79
	المجموع	433	100
المستوى التعليمي	بكالوريوس	266	61.43
	ماجستير	118	27.25
	دكتوراه	49	11.32
	المجموع	433	100
الخبرة العملية بالسنوات	أقل من 5 سنوات	75	17.32
	من 5 – أقل من 10	89	20.55
	من 10 – 15 سنة	157	36.26
	أكثر من 15 سنة	112	25.87
	المجموع	433	100

أداة الدراسة

تم تطوير استبانة خاصة لجمع بيانات الدراسة الميدانية، وذلك بعد إجراء المسح المكتبي والاطلاع على العديد من الدراسات السابقة والدراسات ذات الصلة التي تناولت مواضيع الدراسة، مثل: دراسة (بوطيبه، 2021)، ودراسة (الظهيري، 2020)، ودراسة (أبو لبدة، 2014) دراسة مركز العدالة الأمريكي (National Institute of Justice, 2022).

وقد تضمنت أداة الدراسة الأجزاء الرئيسة التالية:

الجزء الأول: ويتضمَّن البيانات الأولية الخاصة بأفراد عينة الدراسة، والتي تضمنت المتغيرات التالية: (الجنس، المستوى التعليمي، عدد سنوات الخبرة العملية).

الجزء الثاني: ويتضمن على (4) مجالات رئيسة، والتي تمثلت فيما يلي:

المجال الأول: ويهدف لقياس دور الطب الشرعي في إثبات جرائم العنف الأسري، وقد تكون هذا المجال من (7) فقرات.

المجال الثاني: ويهدف لقياس فاعلية الأدلة الطبية المقدمة من الطب الشرعي لإثبات الحالات المرتبطة بالعنف الأسري، وقد تكون هذا المجال من (7) فقرات.

المجال الثالث: ويهدف لقياس أساليب تعزيز التعاون بين الطب الشرعي والجهات القضائية والأمنية للحد والوقاية من جرائم العنف الأسري في المجتمع الأردني، وقد تكون هذا المجال من (6) فقرات.

المجال الرابع: ويهدف لقياس معوقات الطب الشرعي في إثبات جرائم العنف الأسري في المجتمع الأردني، وقد تكون هذا المجال من (6) فقرات.

المعاملات العلمية لصدق وثبات أداة الدراسة

أ- الصدق الظاهري

تم التحقق من الصدق الظاهري لأداة الدراسة من حيث دقة صياغة فقراتها ووضوحها وانتمائها لمحاور أداة الدراسة، فقد تم عرض الأداة "الاستبانة" في شكلها المبدئي على (8) من المحكمين من الأساتذة أعضاء الهيئة التدريسية من ذوي الاختصاص بموضوع الدراسة من الجامعات الأردنية، ومن المختصين في الطب الشرعي من وزارة الصحة الأردنية، وقد تضمنت عملية التحكيم لأداة الدراسة التأكد من قدرة الفقرات في كل مجال على تحقق أهداف الدراسة الرئيسة، ومدى حاجة الفقرات للتعديل أو الحذف أو الإضافة. وقد قام السادة المحكمون بوضع ملاحظاتهم. وعلى ضوء آرائهم واقتراحاتهم تم إجراء التعديلات المطلوبة حسب اتفاق (80 %) فأكثر من عدد المحكمين، وفي ضوء عملية التحكيم فقد تحدد عدد مجالات أداة الدراسة بأربعة مجالات.

ب- الاتساق الداخلي لأداة الدراسة

تمَّ التحقق من صدق الاتساق الداخلي لفقرات أداة الدراسة من خلال البيانات التي تم الحصول عليها من تطبيق الأداة بشكل مبدئي على عينة الدراسة الاستطلاعية والتي تكونت من (30) محامياً ومحامية والذين تم اختيارهم بطريقة عشوائية من مجتمع الدراسة ومن خارج عينة الدراسة الأساسية، وتم اختيار المحامين للعينة الاستطلاعية لأنهم يمثلون الفئة الأكبر من مجتمع الدراسة، وقد تم استخدام البيانات لحساب معاملات الارتباط التوافقي بين الفقرات والدرجة الكلية للمحور الذي تنتمي إليه، والجدول (4) يوضح هذه النتائج.

جدول (2)

معاملات الارتباط بين الفقرات والدرجة الكلية لمجالات أداة الدراسة

مجال: دور الطب الشرعي في إثبات جرائم العنف الأسري		مجال: فاعلية الأدلة الطبية لإثبات الحالات المرتبطة بالعنف الأسري		مجال: أساليب تعزيز التعاون بين الطب الشرعي والجهات القضائية والأمنية للحد والوقاية من جرائم العنف الأسري		مجال: معوقات الطب الشرعي في إثبات جرائم العنف الأسري	
رقم الفقرة	معامل الارتباط	رقم الفقرة	معامل الارتباط	رقم الفقرة	معامل الارتباط	رقم الفقرة	معامل الارتباط
1	**0.74**	1	**0.71**	1	**0.71**	1	**0.76**
2	**0.75**	2	**0.68**	2	**0.76**	2	**0.81**

3	**0.81**	3	**0.76**	3	**0.83**	3	**0.63**
4	**0.78**	4	**0.81**	4	**0.67**	4	**0.68**
5	**0.76**	5	**0.75**	5	**0.77**	5	**0.85**
6	**0.62**	6	**0.84**	6	**0.63**	6	**0.75**
7	**0.69**	7	**0.73**	-	-	-	-

*دالة إحصائياً عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.01$)

أظهرت النتائج أن معاملات الارتباط في الجدول (2) بين مستوى الإجابة على كل فقرة من فقرات المجال الأول من الجزء الثاني من أداة الدراسة والمتعلق بقياس دور الطب الشرعي في إثبات جرائم العنف الأسري مع الدرجة الكلية له تتراوح بين (0.62–0.81)، وللمجال الثاني والمتعلق بقياس فاعلية الأدلة الطبية المقدمة من الطب الشرعي لإثبات الحالات المرتبطة بالعنف الأسري مع الدرجة الكلية تتراوح بين (0.68–0.84)، وللمجال الثالث والمتعلق بقياس أساليب تعزيز التعاون بين الطب الشرعي والجهات القضائية والأمنية للحد والوقاية من جرائم العنف الأسري في المجتمع الأردني مع الدرجة الكلية له تتراوح بين (0.63–0.83)، وللمجال الرابع والمتعلق بقياس معوقات الطب الشرعي في إثبات جرائم العنف الأسري في المجتمع الأردني في المجتمع الأردني مع الدرجة الكلية له تتراوح بين (0.63–0.85)، وهي معاملات ارتباط دالة إحصائياً عند مستوى (0.05)، مما يؤكد تحقق صدق الاتساق الداخلي لفقرات مجالات أداة الدراسة.

ثبات أداة الدراسة:

تم التحقق من ثبات أداة الدراسة بحساب معامل الثبات لفقرات مجالات أداة الدراسة بعد تطبيق أداة الدراسة على العينة الاستطلاعية، وقد تم حساب معامل الثبات باستخدام أسلوب التطبيق وإعادة التطبيق بفاصل أسبوع بين التطبيق وإعادته، وقد تم التأكد من ثبات الاتساق الداخلي للفقرات في المجالات باستخدام معامل ثبات كرونباخ ألفا (Cronbach "a" Alpha وبطريقة حذف الفقرة (Item if deleted)، وقد بلغت معاملات الثبات لفقرات مجالات أداة الدراسة بين (0.476) و(0.790)، وهو يشير إلى درجة الاتساق في استجابات العينة عند إعادة التطبيق، وأن جميع الفقرات تتمتع بمعامل ثبات دال إحصائيًا عند مستوى دلالة (0.05) ، أما قيم ثبات معامل كرونباخ ألفا، فقد تراوحت بين (0.832) و(0.871)، وبلغ للمحور ككل(0.881) ، مما يشير إلى مستوى ثبات مرتفع، ويؤكد على الاتساق الداخلي لفقرات مجالات أداة الدراسة

أساليب المعالجة الإحصائية

عالجت الدراسة البيانات التي تمَّ الحصول عليها إحصائيا، باستخدام البرنامج الإحصائي للعلوم الاجتماعية SPSS، حيث عالجت الدراسة البيانات من خلال أساليب الإحصاء الوصفي (Descriptive Statistic Measures)

وذلك لوصف خصائص عينة الدراسة، اعتماداً على التكرارات والنسب المئوية، ومن أجل الإجابة عن أسئلة الدراسة، ومعرفة الأهمية النسبية لمحاور وفقرات أداة الدراسة باستخدام المتوسطات الحسابية، والانحرافات المعيارية.

واعتمدت الدراسة تصنيف إجابات فقرات مجالات أداة الدراسة وفقا لتدريج ليكرت الخماسي، ولقياس مستوى استجابة أفراد عينة الدّراسة على الفقرات مجالات أداة الدراسة، تم استخدام أسلوب القياس الإدراكي لأفراد عينة الدراسة والمستند على تدريج ليكرت (Likert) الخماسي، والمتمثل في تدريج الإجابة ضمن (5) خيارات أساسية، وهي: موافق بدرجة كبيرة، موافق، محايد، غير موافق، غير موافق أبداً، وقد تم تمثيل هذه الإجابات بقيم رقمية من (1) إلى (5).

وتم تحديد مستوى الأهميَّة النسبية بناءً على قيمة المُتوسّط الحسابيّ لدرجات إجابات أفراد عيّنة الدّراسة، وبتطبيق الصيغة الرياضية الآتية:

المدى =	الحدُّ الأعلى للمقياس – الحدّ الأدنى للمقياس	=	1 – 5	1.33 =
	عدد المستويات		3	

ولغاية تحليل النتائج والتعرُّف على مستوى الاستجابة على فقرات الاستبانة ومجالات أداة الدّراسة تم اعتماد المقياس الآتي:

الجدول رقم (3)

مقياس الحُكْم على مُستوى الاستجابة على فقرات ومجالات أداة الدراسة

المستوى	منخفض	متوسط	مرتفع
المدى	1 – أقلّ أو يساوي 2.33	2.34 – أقلّ أو يساوي 3.67	3.68 – أقلّ أو يساوي 5.00

وبناءً على ذلك فإذا كانت قيمة المتوسط الحسابي للفقرة أكثر من (3.68) فيكون المستوى مرتفعاً، أما إذا كانت قيمة المتوسط الحسابي (2.34–3.67) فإن المستوى متوسطا، وإذا كان المتوسط الحسابي أقل من (2.33) فيكون المستوى منخفضاً.

عرض نتائج أسئلة الدراسة

السؤال الرئيس: ما دور الطب الشرعي في إثبات جرائم العنف الأسري في المجتمع الأردني من وجهة نظر الأطباء والقضاة والمحامين في محافظة الكرك؟

للإجابة عن السؤال الرئيس للدراسة، تم تحليل إجابات أفراد عينة الدراسة من خلال حساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية وترتيب الفقرات حسب الأهمية في المجال الأول من أداة الدراسة، ويوضح الجدول (4) النتائج.

جدول (4)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لإجابات عينة الدراسة نحو دور الطب الشرعي في إثبات جرائم العنف الأسري من وجهة نظر القضاة والأطباء الشرعيين والمحامين في محافظة الكرك

رقم الفقرة	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	ترتيب الفقرة	المستوى
1	أرى أن الطب الشرعي يسهم بشكل كبير في تقديم معلومات دقيقة للقضاء مثل تحليل الأدلة المادية المتعلقة بالعنف الأسري من خلال استخدام تقنيات حديثة مثل تحليل الحمض النووي والتصوير الطبي.	3.797	0.83	**1**	**مرتفع**
3	أرى أن دور الطب الشرعي يتجلى في تقييم أنماط الإصابات لتحديد ما إذا كانت ناجمة عن حوادث عرضية أو عنف متعمد، مما يسهم في بناء حجج قانونية قوية تدعم القضايا.	3.781	0.89	**2**	**مرتفع**
2	أعتقد أن الطب الشرعي يعمل على توثيق الإصابات الجسدية والنفسية الناتجة عن العنف الأسري بطريقة شاملة ودقيقة، ما يساعد على توضيح مدى تأثير هذه الإصابات على الضحايا.	3.753	0.90	**3**	**مرتفع**
4	أرى أن الطب الشرعي يسهم في تحديد توقيت حدوث الإصابات وأسبابها بدقة عالية، مما يعزز من قوة الأدلة المقدمة للقضاء.	3.751	0.84	**4**	**مرتفع**
7	أرى أن الطب الشرعي يعزز العدالة من خلال جمع وتحليل الأدلة بطريقة ممنهجة ودقيقة، مما يضمن محاسبة مرتكبي جرائم العنف الأسري وتحقيق العدالة للضحايا.	3.674	0.86	**5**	**متوسط**
5	أرى أن الطب الشرعي يقوم بدور مهم في تقييم التأثير النفسي للعنف الأسري على الضحايا، مما يساهم في فهم الجوانب النفسية للقضية وتقديم الدعم المناسب للمتضررين.	3.672	0.91	**6**	**متوسط**
6	أعتقد أن الطب الشرعي يساهم في توثيق أنماط العنف الأسري المتكررة من خلال تحليل الأدلة، ما يساعد الجهات المختصة على اتخاذ تدابير وقائية فعالة من العنف الأسري.	3.635	0.87	**7**	**متوسط**
-	**المستوى العام لدور الطب الشرعي في إثبات جرائم العنف الأسري**	**3.723**	**0.51**	-	**مرتفع**

من النتائج الواردة في الجدول (11)، يتضح أن المستوى العام لإجابات عينة الدراسة حول دور الطب الشرعي في إثبات جرائم العنف الأسري قد جاء مرتفعًا، حيث بلغ المتوسط الحسابي العام للإجابات (3.723) بانحراف معياري (0.51). أما على مستوى الإجابة على الفقرات، فقد حققت (4) فقرات مستوى إجابة مرتفعًا، حيث تراوحت المتوسطات الحسابية لهذه الفقرات بين (3.797–3.751)، مما يشير إلى اتفاق أفراد العينة على أهمية الطب الشرعي في تقديم أدلة دقيقة للقضاء، لا سيما من خلال تحليل الأدلة المادية، وتقييم أنماط الإصابات، وتوثيق الآثار الجسدية والنفسية، وتحديد توقيت الإصابات وأسبابها. في المقابل، حققت (3) فقرات مستوى إجابة متوسط، حيث تراوحت قيم المتوسطات الحسابية لهذه الفقرات بين (3.674–3.635)، وشملت دور الطب الشرعي في تعزيز العدالة، وتقييم التأثير النفسي للعنف الأسري،

وتوثيق أنماط العنف المتكررة، مما يشير إلى إدراك المشاركين لأهمية هذه الجوانب، ولكن بدرجة أقل مقارنة بالفقرات التي حققت مستوى مرتفعًا.

السؤال الفرعي الأول: ما فاعلية الأدلة الطبية المقدمة من الطب الشرعي لإثبات الحالات المرتبطة بالعنف الأسري من وجهة نظر القضاة والأطباء الشرعيين والمحامين في محافظة الكرك؟

للإجابة عن هذا السؤال، تم تحليل إجابات أفراد عينة الدراسة من خلال حساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية وترتيب الفقرات حسب الأهمية لفقرات المجال الثاني من أداة الدراسة، ويوضح الجدول (5) النتائج.

جدول (5)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لإجابات عينة الدراسة نحو فاعلية الأدلة الطبية المقدمة من الطب الشرعي لإثبات الحالات المرتبطة بالعنف الأسري من وجهة نظر القضاة والأطباء الشرعيين والمحامين في محافظة الكرك

رقم الفقرة	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	ترتيب الفقرة	المستوى
2	توفر تقارير الطب الشرعي معلومات دقيقة حول تاريخ الإصابات، مما يسمح بتحديد ما إذا كان هناك تأخير في تلقي الرعاية الطبية.	3.820	0.82	**1**	**مرتفع**
4	يوفر تحليل البصمات والآثار الدموية أدلة حاسمة تدعم التحقيقات في قضايا العنف الأسري.	3.776	0.87	**2**	**مرتفع**
3	يتمكن الأطباء الشرعيون من تحليل الإصابات وتحديد مدى توافقها مع الأدوات المستخدمة في ارتكاب العنف الأسري.	3.734	0.85	**3**	**مرتفع**
7	يساعد تحليل الأدلة الطبية في تحديد مدى تطابق الإصابات مع التقارير الطبية السابقة للضحايا، مما يتيح توثيقًا دقيقًا للتاريخ الطبي للعنف الأسري.	3.711	0.81	**4**	**مرتفع**
5	يساهم فحص الإصابات الناتجة عن الحروق في فهم نمط العنف المستخدم في حالات العنف الأسري.	3.702	0.84	**5**	**مرتفع**
6	تساهم الأدلة الشرعية في تقديم سياق تاريخي لحالات العنف الأسري المتكررة على مدى سنوات.	3.674	0.89	**6**	**متوسط**
1	يسهم تحليل الأنسجة في تحديد نمط الإصابات المتكررة التي قد تكون مؤشرًا على تعرض الضحية للعنف الأسري المتواصل.	3.598	0.90	**7**	**متوسط**
-	**المستوى العام لفاعلية الأدلة الطبية المقدمة من الطب الشرعي لإثبات الحالات المرتبطة بالعنف الأسري**	**3.717**	**0.52**	**-**	**مرتفع**

من النتائج الواردة في الجدول (5) يتضح أن المستوى العام لإجابات عينة الدراسة حول فاعلية الأدلة الطبية المقدمة من الطب الشرعي لإثبات الحالات المرتبطة بالعنف الأسري قد جاء مرتفعًا، حيث بلغ المتوسط الحسابي العام (3.717) بانحراف معياري (0.52). أما على مستوى الفقرات، فقد حققت (5) فقرات مستوى إجابة مرتفعًا، حيث تراوحت المتوسطات الحسابية لهذه الفقرات بين (3.820–3.702). وقد تصدرت الفقرة التي تشير إلى دقة تقارير الطب الشرعي في تحديد تاريخ الإصابات الترتيب الأول بمتوسط حسابي (3.820)، مما يعكس أهمية هذا الجانب في تقييم حالات العنف الأسري. كما جاءت الفقرة المتعلقة بتحليل البصمات والآثار الدموية في المرتبة الثانية بمتوسط (3.776)، مما يشير إلى أهميتها كأدلة حاسمة في التحقيقات القضائية. في المقابل، حققت فقرتان مستوى إجابة متوسط، حيث تراوحت المتوسطات الحسابية لهما بين (3.674–3.598). وتشير هذه الفقرات إلى دور الطب الشرعي في تقديم سياق تاريخي للعنف الأسري

وتحليل الأنسجة للكشف عن الإصابات المتكررة، مما يدل على إدراك المشاركين لأهمية هذه الجوانب، وإن كانت بدرجة أقل مقارنة بالفقرات الأخرى. ومن الملاحظ أن جميع الفقرات قد حققت مستويات استجابة مرتفعة أو متوسطة، ولم تسجل أي فقرة مستوى منخفض، مما يعكس إجماع أفراد العينة على الدور الفاعل للأدلة الطبية الشرعية في إثبات حالات العنف الأسري. كما أن قيم الانحرافات المعيارية تراوحت بين (0.90–0.52)، مما يشير إلى تجانس نسبي في استجابات أفراد العينة حول هذه المحاور. بناءً على هذه النتائج، يمكن الاستنتاج أن الأدلة الطبية المقدمة من الطب الشرعي تعد عنصرًا جوهريًا في إثبات حالات العنف الأسري، حيث توفر معلومات دقيقة تدعم العملية القضائية وتساعد في بناء ملفات قوية ضد الجناة، مما يعزز من تحقيق العدالة وحماية ضحايا العنف الأسري.

السؤال الفرعي الثاني: ما أساليب تعزيز التعاون بين الطب الشرعي والجهات القضائية والأمنية للحد والوقاية من جرائم العنف الأسري من وجهة نظر القضاة والأطباء الشرعيين والمحامين في محافظة الكرك؟

للإجابة عن هذا السؤال، تم تحليل إجابات أفراد عينة الدراسة من خلال حساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية وترتيب الفقرات حسب الأهمية لفقرات المجال الثالث من أداة الدراسة، ويوضح الجدول (6) النتائج.

جدول (6)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لإجابات عينة الدراسة نحو أساليب تعزيز التعاون بين الطب الشرعي والجهات القضائية والأمنية للحد والوقاية من جرائم العنف الأسري

رقم الفقرة	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	ترتيب الفقرة	المستوى
3	يسهم تعزيز التعاون بين الطب الشرعي والنيابة العامة في تقديم أدلة طبية وعلمية دقيقة ضد مرتكبي العنف الأسري.	3.820	0.86	**1**	**مرتفع**
4	يضمن تطبيق إجراءات موحدة لجمع الأدلة وإجراء الفحص الطبي في تقديم أدلة دقيقة للقضاء.	3.813	0.83	**2**	**مرتفع**
5	يسهم استخدام التكنولوجيا الحديثة في تبادل وتحليل الأدلة في تعزيز التعاون بين الطب الشرعي والجهات القضائية.	3.795	0.86	**3**	**مرتفع**
2	يسهم وجود قاعدة بيانات مشتركة للأدلة المتعلقة بالعنف الأسري في تتبع الحالات وتحليل الأنماط المتكررة للعنف.	3.758	0.82	**4**	**مرتفع**
6	يسهم تطوير أنظمة معلوماتية مشتركة في المستشفيات والجهات الأمنية في توثيق ومتابعة حالات العنف الأسري بشكل دقيق وموثوق.	3.642	0.87	**5**	**متوسط**
1	يسهم تبادل المعلومات بين الطب الشرعي والجهات القضائية في تحسين أساليب الكشف عن جرائم العنف الأسري.	3.564	0.89	**6**	**متوسط**
-	**المستوى العام لأساليب تعزيز التعاون بين الطب الشرعي والجهات القضائية والأمنية للحد والوقاية من جرائم العنف الأسري**	**3.732**	**0.56**	-	**مرتفع**

من النتائج الواردة في الجدول (6)، يتضح أن المستوى العام لإجابات عينة الدراسة حول أساليب تعزيز التعاون بين الطب الشرعي والجهات القضائية والأمنية للحد والوقاية من جرائم العنف الأسري جاء مرتفعًا، حيث بلغ المتوسط الحسابي العام (3.732) بانحراف معياري (0.56). أما على مستوى الفقرات، فقد حققت (4) فقرات مستوى إجابة

مرتفعًا، حيث تراوحت المتوسطات الحسابية لهذه الفقرات بين (3.820–3.758). وقد تصدرت الفقرة التي تشير إلى أهمية تعزيز التعاون بين الطب الشرعي والنيابة العامة في تقديم أدلة دقيقة ضد مرتكبي العنف الأسري الترتيب الأول بمتوسط حسابي (3.820)، مما يعكس الدور الحيوي للتنسيق بين الجهات المختصة في تعزيز العدالة، كما جاءت الفقرة المتعلقة بتوحيد إجراءات جمع الأدلة وإجراء الفحوص الطبية في المرتبة الثانية بمتوسط (3.813)، مما يشير إلى أهمية وضع آليات موحدة لضمان دقة الأدلة المستخدمة في المحاكم، وفي المقابل، حققت فقرتان على مستوى إجابة متوسط، حيث تراوحت المتوسطات الحسابية لهما بين (3.642–3.564). وتشير هذه الفقرات إلى دور أنظمة المعلومات المشتركة وتبادل البيانات بين الطب الشرعي والجهات القضائية في تحسين الكشف عن جرائم العنف الأسري، مما يعكس إدراك المشاركين لأهمية هذا الجانب، وإن كان بدرجة أقل مقارنة بالفقرات الأخرى.

ومن الملاحظ أن جميع الفقرات قد حققت مستويات استجابة مرتفعة أو متوسطة، ولم تسجل أي فقرة مستوى منخفض، مما يدل على إجماع أفراد العينة على ضرورة تعزيز آليات التعاون بين الطب الشرعي والجهات القضائية والأمنية للحد من العنف الأسري. كما أن قيم الانحرافات المعيارية تراوحت بين (0.89–0.56)، مما يشير إلى تجانس نسبي في استجابات أفراد العينة حول هذه المحاور.

بناءً على هذه النتائج، يمكن الاستنتاج أن تعزيز التعاون بين الطب الشرعي والجهات القضائية والأمنية يعد عنصرًا أساسيًا في مكافحة جرائم العنف الأسري، حيث تسهم الإجراءات الموحدة، واستخدام التكنولوجيا الحديثة، وتبادل المعلومات بين الجهات المختصة في تحسين توثيق الأدلة، مما يعزز من فاعلية النظام القضائي في التعامل مع قضايا العنف الأسري.

السؤال الفرعي الثالث: ما معوقات الطب الشرعي في إثبات جرائم العنف الأسري في المجتمع الأردني من وجهة نظر القضاة والأطباء الشرعيين والمحامين في محافظة الكرك؟

للإجابة عن هذا السؤال، تم تحليل إجابات أفراد عينة الدراسة من خلال حساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية وترتيب الفقرات حسب الأهمية لفقرات المجال الرابع من أداة الدراسة، ويوضح الجدول (7) النتائج.

جدول (7)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لإجابات عينة الدراسة نحو معوقات الطب الشرعي في إثبات جرائم العنف الأسري في المجتمع الأردني

رقم الفقرة	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	ترتيب الفقرة	المستوى
5	تلعب الضغوط المجتمعية والثقافية دورًا كبيرًا في منع بعض ضحايا العنف الأسري من التوجه إلى الأطباء الشرعيين لطلب الفحص الطبي، مما يعوق جمع الأدلة الحاسمة في إثبات القضايا.	3.728	0.86	**1**	**مرتفع**
2	يؤدي غياب الإجراءات الموحدة والشفافة لجمع الأدلة والفحص الطبي في حالات العنف الأسري إلى ضعف فعالية التحقيقات ويسهم في تباين نتائج الأدلة.	3.681	0.82	**2**	**مرتفع**
3	يسهم عدم تعاون بعض ضحايا العنف الأسري مع الأطباء الشرعيين، نتيجة للخوف من الانتقام أو الضغوط الاجتماعية في إعاقة عملية جمع الأدلة الطبية اللازمة لإثبات وقوع الجريمة.	3.674	0.88	**3**	**متوسط**

رقم الفقرة	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	ترتيب الفقرة	المستوى
4	يؤدي ضعف التواصل والتنسيق بين الطب الشرعي والجهات القضائية والأمنية إلى تباطؤ إجراءات التحقيق وعدم التنسيق الفعّال في جمع الأدلة وتحليلها.	3.663	0.84	**4**	**متوسط**
6	غياب التشريعات القانونية الواضحة التي تحدد دور الطب الشرعي في قضايا العنف الأسري يعوق الإجراءات القانونية ويزيد من صعوبة استدعاء الأدلة الطبية في القضاء.	3.577	0.89	**5**	**متوسط**
1	تسهم قلة الموارد المالية المخصصة للتطوير في الحد من قدرة الطب الشرعي على جمع وتحليل الأدلة المتعلقة بقضايا العنف الأسري بفاعلية.	3.492	0.93	**6**	**متوسط**
-	**المستوى العام لمعوقات الطب الشرعي في إثبات جرائم العنف الأسري في المجتمع الأردني**	**3.647**	**0.57**	-	**متوسط**

من النتائج الواردة في الجدول (7)، يتضح أن المستوى العام لإجابات عينة الدراسة حول معوقات الطب الشرعي في إثبات جرائم العنف الأسري في المجتمع الأردني جاء بمستوى متوسط، حيث بلغ المتوسط الحسابي العام (3.647) بانحراف معياري (0.57). أما على مستوى الفقرات، فقد حققت فقرتان مستوى إجابة مرتفع، حيث تراوحت المتوسطات الحسابية لهما بين (3.728–3.679). وقد احتلت الفقرة التي تشير إلى تأثير الضغوط المجتمعية والثقافية على منع الضحايا من اللجوء إلى الطب الشرعي المرتبة الأولى بمتوسط حسابي (3.728)، مما يعكس الدور الكبير للعوامل الاجتماعية في إعاقة إثبات هذه الجرائم، تلتها الفقرة المتعلقة بغياب الإجراءات الموحدة والشفافة لجمع الأدلة والفحص الطبي بمتوسط (3.681)، مما يبرز أهمية توحيد الإجراءات لضمان الدقة في التحقيقات. في المقابل، حققت أربع فقرات مستوى إجابة متوسط، حيث تراوحت المتوسطات الحسابية لها بين (3.674–3.492). وتشير هذه الفقرات إلى معوقات متعددة، منها عدم تعاون الضحايا بسبب الخوف من الانتقام، وضعف التنسيق بين الطب الشرعي والجهات القضائية، وغياب التشريعات القانونية الواضحة، بالإضافة إلى قلة الموارد المالية المخصصة لتطوير إمكانيات الطب الشرعي. وتعد هذه العوامل مجتمعة من التحديات الرئيسة التي تؤثر على قدرة الطب الشرعي في تقديم أدلة قوية تدعم القضايا المرتبطة بالعنف الأسري.

ومن الملاحظ أن جميع الفقرات حققت مستويات استجابة متوسطة أو مرتفعة، ولم تسجل أي فقرة مستوى منخفض، مما يعكس إجماع أفراد العينة على وجود معوقات حقيقية تواجه الطب الشرعي في إثبات جرائم العنف الأسري. كما أن قيم الانحرافات المعيارية تراوحت بين (0.93–0.57)، مما يشير إلى وجود تباين نسبي في استجابات أفراد العينة، خاصة فيما يتعلق بالموارد المالية والتشريعات القانونية.

بناءً على هذه النتائج، يمكن الاستنتاج أن هناك حاجة ملحة لتعزيز دعم الطب الشرعي من خلال تطوير التشريعات، وتوفير الموارد المالية والتقنية اللازمة، وتحسين آليات التعاون بين الجهات المعنية، إضافة إلى تكثيف الجهود لتوعية المجتمع بأهمية اللجوء إلى الطب الشرعي لضمان تحقيق العدالة في قضايا العنف الأسري.

السؤال الفرعي الرابع: هل تختلف وجهات نظر القضاة والأطباء الشرعيين والمحامين نحو فاعلية الأدلة الطبية المقدمة من الطب الشرعي لإثبات الحالات المرتبطة بالعنف الأسري؟

للإجابة عن هذا السؤال، وللكشف عن الفروق الإحصائية بين وجهات نظر أفراد عينة الدراسة حول فاعلية الأدلة الطبية المقدمة من الطب الشرعي لإثبات الحالات المرتبطة بالعنف الأسري وفقًا لاختلاف خصائصهم والوظيفية، تم إجراء اختبار تحليل التباين (Univariate Linear ANOVA) بالإضافة إلى حساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لإجابات عينة الدراسة، وذلك على النحو التالي:

جدول (8)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لوجهات نظر القضاة والأطباء الشرعيين والمحامين نحو فاعلية الأدلة الطبية المقدمة من الطب الشرعي لإثبات الحالات المرتبطة بالعنف الأسري

المتغير	الفئة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
طبيعة العمل	قاضي	4.015	0.40
	طبيب شرعي	3.624	0.45
	محامي	3.613	0.52

يتضح من الجدول (8) وجود فروق ظاهرية بين متوسط وجهات نظر أفراد عينة الدراسة من القضاة والأطباء والمحامين نحو فاعلية الأدلة الطبية المقدمة من الطب الشرعي لإثبات الحالات المرتبطة بالعنف الأسري وفقًا لاختلاف خصائصهم الوظيفية، وللكشف عن الفروق ذات الدلالة الإحصائية بين المتوسطات الحسابية لوجهات نظرهم، وتم استخدام اختبار تحليل التباين الأحادي (Univariate Linear ANOVA)، مسبوقا بحساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية، والجدول (9) يوضح هذه النتائج.

الجدول (9)

نتائج تحليل التباين (Univariate Linear ANOVA) لاختبار الفروق بين وجهات نظر القضاة والأطباء الشرعيين والمحامين نحو فاعلية الأدلة الطبية المقدمة من الطب الشرعي لإثبات الحالات المرتبطة بالعنف الأسري

مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة F	الدلالة الإحصائية
طبيعة العمل	2.18	2	1.089	**4.109***	0.02

ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (0.05).

من النتائج في الجدول (9) يتضح وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسط وجهات نظر القضاة والأطباء والمحامين نحو فاعلية الأدلة الطبية المقدمة من الطب الشرعي لإثبات الحالات المرتبطة بالعنف الأسري وفقًا لاختلاف متغير طبيعة العمل، حيث بلغت قيم (f) المحسوبة (4.109) وهي قيمة دالة إحصائيا عند مستوى دلالة (0.05)، مما

يشير إلى وجود فروق معنوية بين وجهات نظرهم، ولتحديد مصادر الفروق تم إجراء اختبار شافيه SCHEFFE للمقارنات البعدية.

الجدول (10)

نتائج اختبار (SCHEFFE) للمقارنات البعدية لاختبار مصادر الفروق بين وجهات نظر القضاة والأطباء الشرعيين والمحامين نحو فاعلية الأدلة الطبية المقدمة من الطب الشرعي لإثبات الحالات المرتبطة بالعنف الأسري

طبيعة العمل	المتوسط الحسابي	قاضي	طبيب شرعي	محامي
		الفروق بين المتوسطات الحسابية		
قاضي	4.015	-	**0.391***	**0.402***
طبيب شرعي	3.624	-	-	-0.011
محامي	3.613	-	-	-

ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (0.05).

يتضح من نتائج التحليل في الجدول (10) أن الفروق لصالح أفراد عينة الدراسة من القضاة الذين كان المتوسط الحسابي لوجهات نظرهم نحو فاعلية الأدلة الطبية المقدمة من الطب الشرعي لإثبات الحالات المرتبطة بالعنف الأسري أعلى من المتوسط الحسابي لأفراد عينة الدراسة من الأطباء الشرعيين والمحاميين، وبلغ فرق المتوسطات الحسابية الأعلى بين وجهات نظر عينة الدراسة (0.402) وهي قيمة ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$).

مناقشة النتائج:

يتناول الجزء التالي من الدراسة مناقشة للنتائج التي تم التوصل لها، وبالشكل التالي:

مناقشة التساؤل الرئيس للدراسة: ما دور الطب الشرعي في إثبات جرائم العنف الأسري من وجهة نظر القضاة والأطباء الشرعيين والمحامين في محافظة الكرك؟

اتضح من نتائج الدراسة أن القضاة والأطباء الشرعيين والمحامين في محافظة الكرك، يتفقون على أهمية دور الطب الشرعي في إثبات جرائم العنف الأسري، حيث جاء المستوى العام لإجاباتهم مرتفعًا، بمتوسط حسابي عام (3.723)، مما يعكس إدراكًا واسعًا للدور الهام الذي يلعبه الطب الشرعي في إثبات جرائم العنف الأسري للقضاء، وقد برزت أهمية الطب الشرعي من خلال تحليل الأدلة المادية للعنف الأسري مثل تحليل الحمض النووي والتصوير الطبي، وكذلك تقييم أنماط الإصابات وتوثيقها، باعتبارها أكثر الجوانب التي حازت على موافقة أفراد عينة الدراسة. وفي المقابل، حصلت بعض الجوانب الأخرى، مثل تعزيز العدالة وتقييم التأثير النفسي للعنف الأسري، على متوسطات حسابية أقل، مما يشير إلى وجود تفاوت في تقدير مدى تأثير الطب الشرعي في هذه المجالات.

وتفسر الدراسة هذه النتائج من خلال نظرية الإثبات الجنائي، حيث تؤكد هذه النظرية على أن دور الطب الشرعي أساسي في توفير أدلة موثوقة للقضاء، بما يتيح للقاضي إصدار أحكامه بناءً على أدلة علمية واضحة، وتتوافق هذه النتائج

مع ما أشارت إليه دراسة (بوطيبه، 2021)، التي أكدت أن الطب الشرعي يسهم في تقديم أدلة تساعد على تحديد طبيعة العنف الأسري، سواء كان ناجمًا عن ضرب أو اعتداءات أخرى، مما يعزز من دور القضاء في اتخاذ قراراته بناءً على أدلة علمية دقيقة. كما تتوافق هذه النتائج مع ما أظهرته دراسة (أبو لبدة 2017)، التي أبرزت أن دور الطب الشرعي لا يقتصر فقط على الفحص الجسدي، بل يمتد إلى تحليل الوسائل المستخدمة في ارتكاب الجريمة، مما يدعم ما أظهرته هذه الدراسة من أهمية تحليل الأدلة المادية في كشف جرائم العنف الأسري. ومن منظور نظرية الدور، يتضح أن الطب الشرعي يُشكل جزءًا أساسيًا من منظومة العدالة، حيث يؤدي الأطباء الشرعيون دورًا وظيفيًا مهمًا في تقديم الأدلة العلمية التي تساعد على إدانة مرتكبي العنف الأسري. وبحسب هذه النظرية، فإن نجاح الطب الشرعي في القيام بدوره يتوقف على مدى توفر الإمكانيات البشرية والتقنية، وهو ما يمكن أن يفسر لماذا جاءت بعض الفقرات بمستوى متوسط، إذ قد يعكس ذلك وجود تحديات تحول دون تحقيق الدور المثالي للطب الشرعي في هذا المجال. وهذا ما أكدته دراسة (الضهيري، 2020)، التي أشارت إلى أن نجاح الطبيب الشرعي في دعم العدالة الجنائية في جرائم العنف الأسري يتوقف على مدى قوة الأدلة التي يقدمها ومدى اقتناع القاضي بها. أما في ضوء النظرية البنائية الوظيفية، فإن الطب الشرعي يمثل نسقًا فرعيًا داخل المجتمع، يتكامل مع الأنساق الأخرى مثل القضاء والأجهزة الأمنية لتحقيق العدالة الاجتماعية؛ وتشير هذه النظرية إلى أن تحقيق العدالة الجنائية لا يمكن أن يتم إلا من خلال التعاون بين مختلف المؤسسات، وهو ما يتوافق مع ما أظهرته نتائج الدراسة من أهمية الطب الشرعي في تقديم أدلة مادية دقيقة، ولكن مع وجود بعض التحديات في دوره في تحقيق العدالة. وقد أكدت دراسة (National Institute of Justice,2022) أن الأدلة الشرعية تسهم بشكل فعال في دعم الضحايا، ولكن فاعليتها تتوقف على مدى تكاملها مع منظومة السياسة الجنائية ككل، وهو ما يفسر تقييم أفراد عينة الدراسة المتوسط لدور الطب الشرعي في تعزيز العدالة الجنائية في هذا الجانب. من جهة أخرى، يمكن تفسير النتائج وفقًا لنظرية الضبط الاجتماعي، التي تشير إلى أن الأفراد يلتزمون بالقواعد الاجتماعية عندما تكون هناك آليات فعالة للردع والمحاسبة؛ وفي هذا الإطار يؤدي الطب الشرعي دورًا رئيسيًا في تحقيق هذا الضبط من خلال تقديم أدلة تدعم إدانة مرتكبي العنف الأسري، مما يحد من تكرار هذه الجرائم. وقد أشارت دراسة (الجخبير، 2024) إلى أن وجود قوانين صارمة يشكل عامل ردع للعنف الأسري، وهو ما يتقاطع مع دور الطب الشرعي في تقديم أدلة قوية تساهم في تعزيز هذا الردع، والجدير بالذكر أن المستوى المتوسط الذي حصل عليه دور الطب الشرعي يشير إلى أن هناك عوامل أخرى، مثل العوامل الثقافية والاجتماعية، قد تؤثر على قدرة الطب الشرعي على القيام بهذا الدور بشكل كامل. وقد أشارت دراسة (البطوش 2020) إلى أن العوامل النفسية والاجتماعية تلعب دورًا كبيرًا في استمرار العنف الأسري، مما يؤكد الحاجة إلى تعزيز دور الطب الشرعي في هذا المجال.

مناقشة التساؤل الفرعي الأول: ما فاعلية الأدلة الطبية المقدمة من الطب الشرعي لإثبات الحالات المرتبطة بالعنف الأسري من وجهة نظر القضاة والأطباء الشرعيين والمحامين في محافظة الكرك؟

أظهرت نتائج الدراسة أن فاعلية الأدلة الطبية المقدمة من الطب الشرعي في إثبات الحالات المرتبطة بالعنف الأسري جاءت بمستوى مرتفع، حيث بلغ المتوسط الحسابي العام (3.717)، مما يعكس قناعة القضاة والأطباء الشرعيين والمحامين بأهمية الأدلة الطبية في إثبات الحالات المرتبطة بالعنف الأسري وبالتالي دعم العملية القضائية، وقد اتضح من النتائج أن الفقرة المتعلقة بدقة تقارير الطب الشرعي في تحديد طبيعة الإصابات الفقرات الأكثر أهمية، تليها الفقرة التي تؤكد على دور تحليل البصمات والآثار الدموية في تقديم أدلة قاطعة للعنف الأسري. وعلى الرغم من أن جميع الفقرات قد سجلت متوسطات مرتفعة أو متوسطة، إلا أن الفقرات المتعلقة بفاعلية تحليل الأنسجة وتحديد العمر الزمني لارتكاب العنف الأسري جاءت في مرتبة أقل من حيث الأهمية، مما يشير إلى إدراك أفراد عينة الدراسة لهذه الجوانب ولكن بدرجة أقل مقارنة بالأدلة الطبية المباشرة مثل فحص الإصابات وتحليل البصمات. تتسق هذه النتائج مع نظرية الإثبات الجنائي، التي تؤكد أن دور الطب الشرعي يتمحور حول تقديم أدلة مادية موضوعية تدعم عملية إصدار الحكم القضائي. وقد أشارت دراسة (وردة، 2020) إلى أن الأدلة الطبية، بما في ذلك تحليل الإصابات وتحديد توقيتها، تساهم في كشف الجرائم وتعزيز قناعة القاضي بالأدلة المقدمة. كما أكدت دراسة (أبو لبدة، 2017) أن الطب الشرعي يلعب دورًا رئيسيًا في تحليل الإصابات وتقييم مدى توافقها مع الأدوات المستخدمة في الاعتداءات، وقد دعمت دراسة (المجالي، 2020) هذه النتائج، حيث أشارت إلى أن نجاح الطبيب الشرعي في دعم القضاء يعتمد على جودة التقارير ومدى تفصيلها، وهو ما يتطلب تدريبًا مستمرًا وتحسينًا للإمكانيات التقنية. أما النظرية البنائية الوظيفية، فتفسر هذه النتائج من خلال الإشارة إلى أن الطب الشرعي يشكل عنصرًا أساسيًا في منظومة العدالة، حيث يساهم في تحقيق التوازن والاستقرار داخل المجتمع من خلال تقديم الأدلة العلمية التي تدعم سلطة القانون. وقد أشارت دراسة (National Institute of Justice 2022) إلى أن الأدلة الشرعية تلعب دورًا محوريًا في حماية الضحايا وتعزيز الثقة في النظام القضائي، مما يتوافق مع النتائج التي أكدت على أهمية تحليل الأدلة الطبية مثل البصمات والآثار الدموية، وقد أشارت دراسة (Teodora & Alexander 2022) إلى أن تقديم الأدلة الشرعية يساعد في كشف الحقيقة وتقليل نفوذ الجناة، خاصة في الحالات التي يكون فيها الضحية أقل قدرة على الدفاع عن نفسه بسبب عدم تكافؤ القوة الاجتماعية أو الاقتصادية. وقد انعكس هذا الدور في نتائج الدراسة، حيث تم تصنيف تحليل البصمات والآثار الدموية كواحد من الأدلة الأكثر أهمية، مما يعكس وعي المشاركين بأهمية هذه الأدلة في تقديم حقائق غير قابلة للإنكار تدعم الضحايا.

مناقشة التساؤل الفرعي الثاني: ما أساليب تعزيز التعاون بين الطب الشرعي والجهات القضائية والأمنية للحد والوقاية من جرائم العنف من وجهة نظر القضاة والأطباء الشرعيين والمحامين في محافظة الكرك؟

كشفت نتائج الدراسة أن مستوى اتفاق القضاة والأطباء الشرعيين والمحامين في محافظة الكرك حول أساليب تعزيز التعاون بين الطب الشرعي والجهات القضائية والأمنية للحد من جرائم العنف الأسري كان مرتفعًا، حيث بلغ المتوسط الحسابي العام (3.732) بانحراف معياري (0.56). وقد حصلت الفقرات التي تؤكد على أهمية التعاون بين الطب الشرعي والنيابة العامة، وتوحيد إجراءات جمع الأدلة، واستخدام التكنولوجيا الحديثة في تحليل الأدلة على تقديرات مرتفعة، مما يعكس قناعة أفراد عينة الدراسة بأن التنسيق الفعّال بين هذه الجهات يسهم في تعزيز العدالة وكشف الجرائم بشكل أكثر دقة وموثوقية. وفي المقابل، جاءت الفقرات المتعلقة بتطوير أنظمة معلومات مشتركة وتبادل البيانات في مرتبة متوسطة، مما قد يشير إلى وجود تحديات تقنية أو تنظيمية تعيق تحقيق هذا التعاون بشكل كامل. تتسق هذه النتائج مع نظرية الإثبات الجنائي، التي تؤكد أن جودة الأدلة المقدمة للقضاء تعتمد بشكل أساسي على التنسيق بين مختلف المؤسسات المسؤولة عن جمعها وتحليلها. وقد أشارت دراسة (بوطيبه، 2021) إلى أن أحد العوامل الأساسية لضمان دقة الأدلة الطبية في القضايا الجنائية هو التعاون المستمر بين الطب الشرعي وأجهزة تنفيذ العدالة الجنائية والنيابة العامة، وهو ما يفسر تصدّر هذه الفقرة لقائمة الفقرات الأكثر أهمية في هذه الدراسة. كما أكدت دراسة (الظهيري، 2020) أن توحيد إجراءات جمع الأدلة يضمن تقديم تقارير طبية موثوقة تدعم قرارات القضاء، مما ينسجم مع النتائج التي أظهرت أن تطبيق إجراءات موحدة لجمع الأدلة كان من بين الأساليب الأكثر فاعلية لتعزيز التعاون بين الطب الشرعي والجهات القضائية. من منظور نظرية الدور، يمكن تفسير هذه النتائج بأن الطب الشرعي والقضاء والأجهزة الأمنية يشكلون منظومة تكاملية، حيث يؤدي كل طرف دورًا محددًا لضمان تحقيق العدالة. وهو ما أظهرته هذه الدراسة بوضوح من خلال تصنيف استخدام التكنولوجيا الحديثة ضمن أهم الأساليب المقترحة لتعزيز التعاون. وقد دعمت دراسة (الجخبير، 2024) هذا التوجه، حيث أكدت أن استخدام التقنيات الحديثة في الطب الشرعي يسهم في رفع جودة الأدلة وتحسين التنسيق بين الجهات المختصة. أما النظرية البنائية الوظيفية، فترى أن تحقيق العدالة يتطلب تكامل الأدوار بين مختلف مؤسسات المجتمع، وهو ما يفسر اتفاق المشاركين في هذه الدراسة على أهمية وجود قاعدة بيانات مشتركة بين الطب الشرعي والجهات القضائية لتتبع أنماط العنف الأسري. فمثل هذه القواعد تساهم في تحسين تحليل البيانات التاريخية وربط الأدلة ببعضها، مما يعزز من قدرة المؤسسات القضائية على التعامل مع الجرائم المتكررة. وقد دعمت دراسة (بني هاني، 2023) هذا الطرح، حيث أكدت أن وجود إجراءات صارمة لجمع الأدلة ومتابعة القضايا يسهم في تقليل العنف الأسري من خلال فرض رقابة أكثر صرامة على الجناة. واتفقت النتائج مع نتائج دراسة (Teodora & Alexander, 2022) حيث أشارت إلى أن توفير أدلة دقيقة يسهم في تحقيق توازن أكبر بين الضحايا والجناة داخل النظام القضائي.

وقد أكدت دراسة (البطوش ،2020) أن غياب التوثيق الدقيق لحالات العنف المتكررة يؤدي إلى صعوبة التدخل المبكر، مما يزيد من خطورة العنف الأسري على الضحايا.

مناقشة التساؤل الفرعي الثالث: ما معوقات الطب الشرعي في إثبات جرائم العنف الأسري في المجتمع الأردني من وجهة نظر القضاة والأطباء الشرعيين والمحامين في محافظة الكرك؟

أظهرت نتائج الدراسة أن مستوى التحديات التي يواجها الطب الشرعي في إثبات جرائم العنف الأسري في المجتمع الأردني جاء بمستوى متوسط، حيث بلغ المتوسط الحسابي العام (3.647) بانحراف معياري (0.57). وقد تصدرت الفقرات المتعلقة بالضغوط المجتمعية والثقافية، وغياب الإجراءات الموحدة لجمع الأدلة والفحص الطبي قائمة العوامل الأكثر تأثيرًا، في حين جاءت عوامل أخرى، مثل ضعف التنسيق بين الطب الشرعي والجهات القضائية، والخوف من الانتقام لدى الضحايا، وغياب التشريعات القانونية، وقلة الموارد المالية، في مستوى متوسط. وتشير هذه النتائج إلى أن العوائق أمام الطب الشرعي لا تقتصر فقط على البنية المؤسسية، بل تمتد لتشمل المعوقات الثقافية والقانونية والمالية التي تؤثر بشكل مباشر على قدرة الطب الشرعي على تقديم أدلة علمية دقيقة للقضاء. تتسق هذه النتائج مع نظرية الإثبات الجنائي، التي تؤكد أن فعالية الطب الشرعي في إثبات الجرائم تعتمد على وجود إجراءات قانونية وإدارية وتقنية واضحة تسهل جمع الأدلة وتحليلها. وقد أشارت دراسة (أبو لبدة ،2017) إلى أن غياب التشريعات القانونية التي تحدد دور الطب الشرعي في القضايا الجنائية يضعف من حجية الأدلة الطبية أمام القضاء، وهو ما ينعكس في حصول الفقرة المتعلقة بغياب التشريعات القانونية الواضحة على متوسط حسابي (3.577)، مما يشير إلى أن هذه المشكلة لا تزال قائمة في النظام القانوني الأردني. كما دعمت دراسة (بوطيبه، 2021) هذه النتيجة، حيث أكدت أن توحيد إجراءات جمع الأدلة يعزز من دقة التحقيقات القضائية، وهو ما يفسر تصنيف غياب الإجراءات الموحدة كواحدة من أكبر المعوقات التي تواجه الطب الشرعي. ومن منظور نظرية الدور، يمكن تفسير هذه النتائج بأن الطب الشرعي يمثل جزءًا من المنظومة العدلية، حيث يتطلب أداء دوره بشكل فعال تنسيقًا متكاملًا مع الجهات القضائية والأمنية. ومع ذلك، فإن ضعف التنسيق بين هذه الجهات، يشير إلى وجود فجوة في التكامل بين الأدوار المختلفة، مما يؤثر على كفاءة التحقيقات. وقد أكدت (المجالي، 2020) أن تعزيز التنسيق بين الطب الشرعي والقضاء والأجهزة الأمنية يسهم في تسريع عمليات التحقيق وزيادة دقة الأدلة المقدمة؛ مما يبرز أهمية تطوير آليات تعاون أكثر كفاءة بين هذه الجهات. أما من منظور النظرية البنائية الوظيفية، فتنظر إلى هذه المعوقات على أنها تعكس اختلالًا في التفاعل بين الأنساق المختلفة في المجتمع، حيث يؤدي غياب الموارد المالية والتشريعات القانونية إلى ضعف أداء النظام القضائي ككل. وقد أظهرت نتائج الدراسة أن قلة الموارد المالية المخصصة لتطوير الطب الشرعي حصلت على تقييم متوسط (3.492)، مما يشير إلى أن هذا العامل لا يُعتبر التحدي الأبرز، ولكنه لا يزال يشكل عائقًا أمام تحسين كفاءة الطب الشرعي في جمع الأدلة. وقد

أكدت دراسة (الجخبير، 2024) أن قلة التمويل المخصص للطب الشرعي يحد من قدرته على تبني تقنيات حديثة في تحليل الأدلة، مما يقلل من دقة التحقيقات القضائية. ومن منظور نظرية الضبط الاجتماعي، فإن عدم لجوء الضحايا إلى الطب الشرعي بسبب الخوف من الانتقام أو الضغوط الاجتماعية يعد مؤشرًا على ضعف آليات الردع والحماية داخل المجتمع. وقد جاءت هذه المعوقات في الدراسة بمستوى متوسط إلى مرتفع، حيث حصلت الفقرة المتعلقة بالخوف من الانتقام على متوسط حسابي (3.674)، بينما حصلت الفقرة التي تتعلق بالضغوط المجتمعية على أعلى متوسط حسابي (3.728). وهذا يتوافق مع نتائج دراسة (بني هاني، 2023)، التي أكدت أن العوامل الثقافية والاجتماعية تلعب دورًا رئيسيًا في منع الضحايا من الإبلاغ عن العنف الأسري، وهذا يفسر سبب تصنيف الضغوط المجتمعية على أنها العائق الأكبر أمام عمل الطب الشرعي. وقد أشارت دراسة (وردة، 2020) إلى أن القيم الاجتماعية التقليدية قد تحدّ من إمكانية استخدام الطب الشرعي كوسيلة لإثبات الجرائم، خاصة في المجتمعات التي تُعلي من شأن الخصوصية الأسرية على حساب تحقيق العدالة. وأخيرًا، وفقًا لنظرية التحليل النفسي، فإن عدم تعاون الضحايا مع الأطباء الشرعيين بسبب الخوف أو الضغوط الاجتماعية قد يكون مرتبطًا بتأثيرات نفسية عميقة ناتجة عن التجارب السابقة للعنف. ويشير تصنيف هذا العامل بمستوى متوسط إلى أن هناك حاجة لتعزيز الدعم النفسي والاجتماعي للضحايا لضمان تعاونهم مع الجهات المختصة. وقد دعمت دراسة (البطوش 2020) هذه النتائج، حيث أكدت أن التحديات النفسية والاجتماعية التي يواجهها ضحايا العنف تؤثر بشكل كبير على قدرتهم على التعاون مع المؤسسات القضائية والطبية.

مناقشة السؤال الفرعي الرابع: هل تختلف وجهات نظر القضاة والأطباء الشرعيين والمحامين نحو فاعلية الأدلة الطبية المقدمة من الطب الشرعي لإثبات الحالات المرتبطة بالعنف الأسري؟

أظهرت نتائج الدراسة وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين وجهات نظر القضاة والأطباء الشرعيين والمحامين حول دور الطب الشرعي في إثبات جرائم العنف الأسري، وتشير هذه النتيجة إلى أن العوامل الوظيفية المهنية تلعب دورًا رئيسيًا في تشكيل تصورات أفراد عينة الدراسة حول فاعلية الطب الشرعي، وأظهرت النتائج أن القضاة لديهم وجهات نظر أكثر إيجابية تجاه دور الطب الشرعي في إثبات جرائم العنف الأسري مقارنة بالأطباء الشرعيين والمحامين، حيث بلغ المتوسط الحسابي لوجهات نظر القضاة (4.080) وهو أعلى من المتوسطات الحسابية للأطباء الشرعيين (3.684) والمحامين (3.687). ويمكن تفسير هذا الاختلاف في ضوء نظرية الدور، حيث يؤدي القضاة دورًا حاسمًا في اتخاذ القرارات القضائية بناءً على الأدلة المقدمة، وبالتالي فهم الأكثر وعيًا بأهمية الأدلة الطبية الشرعية في بناء القضايا وإصدار الأحكام. في المقابل، قد يرى الأطباء الشرعيون والمحامون أن هناك تحديات تعيق دور الطب الشرعي، مثل نقص الموارد أو التأثيرات المجتمعية على تقبل التقارير الطبية الشرعية، مما قد يفسر انخفاض متوسط وجهات نظرهم مقارنة بالقضاة. كما أن مدى اقتناع القضاة بالأدلة الطبية المقدمة من الطب الشرعي يرتبط بمدى دقة هذه الأدلة وإمكانية الاعتماد عليها في إصدار الأحكام، مما يفسر ارتفاع تقييم القضاة لدور الطب الشرعي في هذه الدراسة.

التوصيات:

بناءً على النتائج، توصي الدراسة بما يلي:

1) تزويد مراكز الطب الشرعي بأحدث الأجهزة والتقنيات العلمية، مثل تحليل الحمض النووي والتصوير الشعاعي المتقدم، بما يمكّن الأطباء الشرعيين من إعداد تقارير دقيقة وموثوقة تُعتمد كأدلة فنية تدعم القضاة في إصدار الأحكام، وتسهم في تعزيز الحجج القانونية للمحامين في قضايا العنف الأسري.

2) تطوير آليات التعاون بين الأطباء الشرعيين والقضاة وأعضاء النيابة العامة والأجهزة الأمنية، لضمان التكامل في استخدام نتائج الفحوص الطبية الشرعية خلال مراحل التحقيق والمحاكمة، بما يعزز سلامة الإجراءات ويُسهم في تحقيق العدالة.

3) توحيد الإجراءات المعتمدة في جمع الأدلة وتحليلها وتوثيقها من قبل الجهات الطبية الشرعية، وتحسين جودة ودقة التقارير الصادرة عنها، بما يساعد القضاة على تقييمها بشكل أكثر وضوحاً، ويدعم المحامين في بناء دفوع قانونية قائمة على معطيات علمية.

4) تخصيص موارد مالية وتقنية كافية لتطوير قدرات مراكز الطب الشرعي، وتحديث مختبراتها، وتأهيل كوادرها البشرية، لضمان جاهزيتها في التعامل مع قضايا العنف الأسري بكفاءة وفاعلية.

5) إطلاق حملات توعوية تهدف إلى رفع وعي الضحايا بأهمية التوجه إلى الجهات الطبية والقانونية المختصة، خاصة الطب الشرعي، لتوثيق الاعتداءات الواقعة عليهم، مع التركيز على تقليل تأثير الضغوط الاجتماعية والثقافية التي قد تمنعهم من الإبلاغ، بما يُسهم في تقوية مسار العدالة والحد من هذه الجرائم.

Abstract

The Role of Forensic Medicine in Proving Domestic Violence Crimes in the Jordanian Family from the Perspective of Doctors, Judges, and Lawyers in Karak Governorate

By Sahar Za'al Al-Maaytah

And Prof. Hussein Al -Mahadeen

This study primarily aimed to explore the role of forensic medicine in proving domestic violence crimes in Jordanian society from the perspective of doctors, judges, and lawyers in Karak Governorate. Additionally, the study sought to identify methods for enhancing cooperation between forensic medicine, judicial authorities, and security agencies to reduce and prevent domestic violence crimes, as well as to recognize the challenges and obstacles faced by forensic medicine in fulfilling this role.

To achieve its objectives, the study adopted a descriptive-analytical approach using a social survey method with a sample. An electronic questionnaire was distributed to a study sample consisting of (430) judges, forensic doctors, and lawyers. The study utilized both descriptive and analytical statistical methods to analyze the data.

The results revealed that the role of forensic medicine in proving domestic violence crimes, as perceived by judges, forensic doctors, and lawyers, was high, with an arithmetic mean of (3.723). The effectiveness of medical evidence provided by forensic medicine in proving cases related to domestic violence was also high, with an arithmetic mean of (3.717). The level of challenges faced by forensic medicine in proving domestic violence crimes in Jordanian society was moderate, with an arithmetic mean of (3.647). The findings highlighted that one of the most important methods for enhancing cooperation between forensic medicine, judicial authorities, and security agencies to reduce and prevent domestic violence crimes is the use of modern technology to establish a unified database that facilitates the exchange of information among these entities.

The study recommended the necessity of updating and developing legal legislation to include clear laws defining the role of forensic medicine in domestic violence cases and outlining the necessary procedures for collecting medical evidence. It also emphasized the importance of leveraging modern technology in forensic medicine to improve the efficiency of presenting criminal evidence in domestic violence cases.

Keywords: Forensic Medicine, Domestic Violence, Jordanian Family, Judges, Forensic Doctors, Lawyers in Karak Governorate

قائمة المراجع

أ-المراجع العربية

أبو لبده، أحمد (2017) **دور الطب الشرعي في الدعوى الجزائية دراسة مقارنه**، أطروحة ماجستير في القانون العام، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، فلسطين.

بالعزيز، أحمد (2020). **الطب الشرعي ودوره في الإثبات الجنائي**، مذكرة ماجستير في القانون الطبي، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة أبو بكر بلقايد تلمسان، الجزائر.

البداينة، ذياب والخريشة، رافع (2013). **نظريات علم الجريمة المدخل والتقييم والتطبيقات**، دار الفكر ناشرون وموزعون الأردن، طبعه 1، عمان، الأردن.

البطوش، حنين عبد السلام (2020). التحديات المصاحبة لجائحة كورونا وعلاقتها بأشكال ورمزية العنف المستجدة في الأسرة الأردنية من وجهة نظر الزوجين، **حولیات آداب عین شمس**، مجلد 51.

بهنام، رمسيس (2002) **النظرية العامة للمجرم والجزاء**، منشأة المعارف للنشر، الإسكندرية، مصر.

بوطيبه، حكيم (2021)، **دور الطبيب الشرعي في الكشف عن الجريمة والمجرمين**، رسالة ماجستير، جامعة عبد الحميد بن باديس مستغانم، الجزائر.

جامع، خوخه (2013). **دور الطب الشرعي في الإثبات الجنائي**، مذكرة تكميلية لنيل شهادة الماستر تخصص قانون جنائي، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة المسيلة، الجزائر.

الجخبير، محمود عمر (2024) فاعلية الطب الشرعي في تعزيز الأثبات الجنائي المغربي، **مجلة جامعة الزيتونة الدولية للنشر العلمي**، جامعة الزيتونة، عمان، الأردن، العدد (28): 268-282.

الحسن، إحسان محمد (2015) النظريات الاجتماعية المتقدمة، ط1، دار وائل للنشر والتوزيع عمان الاردن.

الطراونة، اعوض ابراهيم (2018). **أسس ومبادئ في الطب الشرعي**، الطبعة الأولى، دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.

الظهيري، زينب صلاح (2020)، **الطب الشرعي ودوره في الأثبات الجنائي دراسة مقارن**، رسالة ماجتير غير منشورة، كلية الحقوق جامعه طيبه، السعودية.

عزوني، سمير (2023). **العنف ضد كبار السن، الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية وزارة التعليم العالي والبحث العلمي**، الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية وزارة التعليم العالي والبحث العلمي.

عكاشة، عادل (2011) **الطب الشرعي وعلاقته بالقانون الجنائي**، دار الكتاب الجامعي، الإسكندرية، مصر.

غاي، أحمد (2013) **مبادئ الطب الشرعي**، دار هومه للطباعة والنشر والتوزيع، طبعه 1، بوزريعة – الجزائر.

المجالي، أحمد توفيق (2020) **مدى فاعلية دور مسرح الجريمة والطب الشرعي في الكشف عن ملابسات حدوث الجريمة من وجهة نظر العاملين في إدارة البحث الجنائي في الأردن**، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة مؤتة، الكرك، الأردن.

ناجي، محمد (2020) **دور الطب الشرعي في مسرح الجريمة**، مؤسسه محمد السادس من أجل السلام والتسامح بالمملكة المغربية وجمهورية مالي، الدار البيضاء، المغرب.

نقابة المحامين الأردنيين (2012) **قانون نقابة المحامين الأردنيين**، عمان، الأردن.

الهواري، حسين خلف (2016) **أساسيات الطب الشرعي والسموم**، مكتبة التقوى، طبعه 1، مؤتة، الأردن.

وردة، دلال (2020) الطب الشرعي ودوره في إثبات جرائم العنف في التشريع الجزائري، **مجلة القانون والمجتمع**، جامعة الجزائر، الجزائر، 2(8): 26-52.

الوريكات، عايد عواد (2013) **نظريات علم الجريمة**، دار وائل للطباعة والنشر والتوزيع، طبعه 1، عمان – الأردن.

وزارة العدل (2021). مصطلحات قانونية، عمان، الأردن.

ب-المراجع الأجنبية:

Charissa, L., (2017). **Criminal Investigation: The Impact of Patrol Officers on Solving Crime**, Master Thesis, University of North Texas, USA.

Hails, Judy. (2015). **Criminal Evidence. Longman**, Third Edition, London.

National Institute of Justice (2020). **Forensic Medicine and Victim Assistance**, Department of Justice. (NIJ), USA

Ribeiro, Karla (2014) Violence against women. Profile of the aggressors and victims and characterization of the injuries, **science direct**, volume 23 Website, http://www.sciencedirect.com

Teodora, Kiryakova, Alexander Alexandrov (2022) "Forensic Aspects of Domestic Violence: Men as Victims of Intimate Partner Violence," **Science & Research**, Volume VI, Number 2, 2022. DOAJ